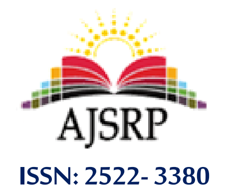
Journal of Humanities and Social Sciences
Volume (5), Issue (6): 30 May 2021
P: 1 - 26



ISSN: 2522- 3380

مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية
المجلد (5)، العدد (6): 30 مايو 2021م
ص: 1 - 26

Systematic integration in the study and understanding of social phenomena – An Analytical Study of Social Research Methods and Methods –

Mayada Mustafa Alkasem
Faculty of Arts || Mardin Artuklu University || Turkey

Abstract: The aim of the research is to clarify the method of systematic integration in the study of social phenomena, which is considered one of the most important methodological cognitive issues in curriculum science, through the use of the qualitative and quantitative method in the study of one social phenomenon. This study aimed to achieve synergy and systematic integration between the various social research methods. In order to increase the understanding of the studied phenomena as well as to reach better results in the field of social research to enrich scientific and social knowledge. This study also came to clarify the importance of the integration of the quantitative and qualitative approaches in the study of social phenomena due to their contribution to deepening the understanding and interpretation of the social phenomena addressed to the study and research. The study also sought to clarify the methodological approaches, approaches and methodological tools that together constitute an integrated unit represented in the systematic construction of sociology, as well as It aimed to define the basic dimensions of methodological integration, and the research relied on the analytical sociological approach as an approach and method for analysis in the field of social studies, and the study concluded that relying on the quantitative approach only in the study of social phenomena does not lead the researcher to accurate and honest results, just as the use of the qualitative approach is not sufficient. To treat social phenomena, they must be used together to better and stronger support for interpretation. The study also found the extent of the importance of multiple approaches to the study of one social phenomenon. The research also recommended a set of recommendations, the most important of which are: Calling researchers to use methodological integration in studying social phenomena, linking theory with social reality, and the necessity to use at least one form of methodological integration in one study.

Keywords: Methodology, social phenomena, systemic integration, Social Research.

التكامل المنهجي في دراسة وفهم الظواهر الاجتماعية – دراسة تحليلية في مناهج وطرائق البحث الاجتماعي –

ميادة مصطفى القاسم
كلية الآداب || جامعة ماردين ارتوقلو || تركيا

المستخلص: هدف البحث إلى توضيح أسلوب التكامل المنهجي في دراسة الظواهر الاجتماعية، الذي يعتبر من أهم القضايا المعرفية المنهجية في علم المناهج، وذلك من خلال استخدام المنهج الكيفي والمنهج الكمي في دراسة الظاهرة الاجتماعية الواحدة. ولقد هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق التآلف والتكامل المنهجي بين مناهج البحث الاجتماعي المختلفة. من أجل زيادة فهم الظواهر المدروسة وكذلك الوصول إلى نتائج أفضل في مجال البحث الاجتماعي لإثراء المعرفة العلمية والاجتماعية. كما جاءت هذه الدراسة لتوضح أهمية تكامل المنهجين الكمي والكيفي في دراسة الظواهر الاجتماعية نظراً لإسهامها في تعميق فهم وتفسير الظواهر الاجتماعية المتناولة للدراسة والبحث، كما سعت الدراسة إلى توضيح المداخل المنهجية والمناهج والأدوات المنهجية التي تشكل مع بعضها وحدة متكاملة تتمثل في

البناء المنهجي لعلم الاجتماع، كذلك هدفت إلى تحديد الأبعاد الأساسية للتكامل المنهجي، واعتمد البحث على المنهج التحليلي السوسيولوجي باعتباره منهجاً وأسلوباً للتحليل في ميدان الدراسات الاجتماعية، وتوصلت الدراسة إلى أن الاعتماد على المنهج الكمي فقط في دراسة الظواهر الاجتماعية لا يوصل الباحث إلى نتائج دقيقة وصادقة كما أن استخدام المنهج الكيفي لا يكفي لمعالجة الظواهر الاجتماعية، بل لابد من استخدامهما معاً دعماً أفضل وأقوى للتفسير، ممّا يبيّن مدى أهمية تعدد المداخل المنهجية في دراسة الظاهرة الاجتماعية الواحدة. كما أكد البحث على مجموعة من التوصيات أهمها: دعوة الباحثين إلى استخدام التكامل المنهجي في دراسة الظواهر الاجتماعية، وربط النظرية بالواقع الاجتماعي وضرورة استخدام شكل واحد على الأقل من أشكال التكامل المنهجي في الدراسة الواحدة.

الكلمات المفتاحية: المنهج، الظواهر الاجتماعية، التكامل المنهجي، البحث الاجتماعي.

المقدمة.

يعتبر موضوع التكامل المنهجي من الموضوعات الهامة في دراسة الظواهر الاجتماعية، حيث "كثيرةٌ هي المشكلات والقضايا المطروحة للبحث في علم المناهج (الميثودولوجيا) وعديدةٌ تلك التساؤلات التي تتصل بالمنهج العلمي Scientific Method وتطبيقاته في ميدان العلوم الاجتماعية" (علي محمد، 1981: 13)، إذ أن كثيراً من التساؤلات التي يطرحها عالم الاجتماع يحاول الإجابة عنها باستخدام عدد كبير من المناهج والأساليب وأدوات البحث ومن ثم أسلوب جازم يُتبع من خلال الجمع بين تلك المناهج من أجل الوصول إلى تحليل القضايا الاجتماعية واستخلاص النتائج منها بأقصى درجة من الدقة "تمكن الباحث من تعميم تلك النتائج بناءً على دقة المنهج (أبراش، 2009: 66). ولكن الأهم من ذلك هو كيفية الاستفادة من هذه التعميمات بعد الوقوف على المعرفة (خاطر، 2008: 9).

بل إننا بحاجة ماسة إلى تنشيط الأبحاث الاجتماعية وتطويرها والتعرف على المشكلات التي تواجهها، وبناءً على ذلك لا بد من الاهتمام الكبير بمناهج البحث الاجتماعي وتطويرها لتكون قادرة على حل تلك المشكلات. "ثم تحليل هذه المشكلات الاجتماعية تحليلاً كمياً وكيفياً في الوقت نفسه أي تحقيق التكامل المنهجي في الدراسة الواحدة، وتوظيف خطوات التفكير المنهجي في قراءة تلك الظواهر والمشكلات وتفسيرها وتقديم الاقتراحات المناسبة لحلها أو على الأقل للإسهام في حلها والتغلب عليها" (غانم، 2008: 7- 8). وعلى هذا يمكن أن نقول بأن مناهج البحث الاجتماعي متعددة، وليس هناك مفاضلة بينها، ولكن المفاضلة تتأتى من حيث اللياقة المنهجية، أي مدى تناسب المنهج مع طبيعة الظاهرة أو المشكلة المراد بحثها ونوع هذه الدراسة، (خاطر، 2008: 151) "إذ إن نوع الظاهرة الاجتماعية وحجمها يحددان نوع منهج وطرق دراستها وكثيراً ما يتطلب البحث الواحد استخدام طريقة أو أكثر وذلك بأن رؤية ظاهرة بأكثر من طريقة أو وسيلة أو منهج يعطي فهماً أوسع وأرحب لها" (الأخرس، 1997: 81). بناءً على ما تقدم سنحاول في هذا الصدد تحديد الإطار النظري والمنهجي والمفاهيمي لتحليل موضوع البحث حيث يعد هذا الإطار الخلفية العلمية التي يحتاج الباحث للعمل بها ليستطيع بالتالي أن يعد بحثاً علمياً له أهداف وفروض علمية يكون لتحقيقها أثر في البناء المعرفي (العزاوي، 2008: 45)، ومن ثمّ فإن الإطار النظري والمنهجي للبحث يعمل بمثابة المصباح الذي ينير الطريق للباحث من أجل تحليل القضية المطروحة، وفي استكشاف المفاهيم الأساسية التي سيبنى في ضوئها البحث (السعدني، 197: 2010)، حيث يتناول الإطار النظري والمنهجي للبحث العناصر الرئيسية التالية:

قضية البحث:

تتضمن قضية البحث شرح واضح وتحديد دقيق، كما وتشكل "المحور أو المنطلق الذي يبدأ منه الباحث موضوع بحثه، وتعد أهم خطوة من خطوات البحث فلكل بحث مشكلة أو قضية موضع خلاف يسعى إلى حلها وتوضيحها من خلال المنهج العلمي بشقيه الكمي والكيفي، فمشكلة البحث هي قضية يحاول الباحث أن يصل إلى المفاتيح أو المداخل التي تمكنه من حلها (الطراح، 2009: 49- 50). فسنحاول أن نصل إلى إبراز مظاهر موضوع

دراستنا وتحديد معالمه. ومن هنا نبدأ بتوضيح قضية البحث الحالي، حيث يعتبر موضوع تكامل مناهج البحث الاجتماعي ودوره في دراسة وفهم الظواهر الاجتماعية من الموضوعات الهامة في العلوم الاجتماعية بصفة عامة وعلم الاجتماع والبحث السوسيولوجي بصفة خاصة، "إذ أن تحقيق التكامل المنهجي بين الإجراءات الكمية والإجراءات الكيفية يعد مطلباً أساسياً في دراسة الظواهر الاجتماعية (الشتا، 2003: 259)، " حيث توجد أوضاع خاصة تبرز فيها ضرورة اعتماد الطرق الكيفية إلى جانب الطرق الكمية (Boudon,1969: 6). وضرورياً بالنسبة لدقة نتائج البحث الاجتماعي وخاصةً بعد دعوة الكثير من الباحثين الاجتماعيين نحو فكرة تكامل مناهج البحث" بل إن المنهج الكيفي والمنهج الكمي الملائمين لاستخدامهما للعلوم الاجتماعية يكملان بعضهما البعض في البحوث الاجتماعية وأفضل ما قيل في العلاقة بين المنهجين هو "أن أفضل بحث علمي هو ما جمع بين خصائص كل منهم (King Gary, Robert: 1994 (حيث يشكل البحث الكيفي بحثاً تمهيدياً أو مرحلة استكشافية في البحث العلمي، تضع الأساس للمرحلة التي يضطلع بها البحث الكمي القادر على التحقق من صحة الفروض السببية بطريقة موضوعية دقيقة" (محمد، 1981 : 518). تشكل طرح قضية تحقيق التكامل المنهجي في دراسة الظواهر الاجتماعية "ضرورة منهجية ونظرية في إجراء الدراسات والبحوث الاجتماعية على نحو أكثر دقة وإحكاماً، حيث يمكن أن تظل العلوم الاجتماعية بشكل عام وعلم الاجتماع بشكل خاص لفترة طويلة في المستقبل بحاجة قوية إلى التكامل المنهجي والتنوع الهائل في المداخل النظرية والمنهجية.) الخواجة، 2010 :122).

هذا هو موضوع البحث الذي نستهل به دراسة التكامل المنهجي في فهم ودراسة الظواهر الاجتماعية لنبني على ضوءه الخطوات القادمة، "مدركين أن البداية تحدد النهاية إلى حد كبير، وإن كانت الأبحاث العلمية تمر بفرضيات ليس من الضروري صحتها منذ البداية وتتعدل خلال سير وإجراء البحث فهي عملية بلا شك ديالكتيكية") بنيان، 2010 :10).

تساؤلات البحث:

إن مشكلة أي دراسة علمية تتحدد فيما تطرحه من أسئلة علمية لا توجد إجابات كافية أو دقيقة عليها (بدران، ب. ت: 10). وإن عدم استطاعة وضع تساؤلات بسيطة يعد السبب المسؤول عن فشل بعض المشروعات البحثية الضخمة في الوصول إلى نتائج ذات معنى أو دلالة (الجوهري، 2008: 21- 22). حيث يثير موضوع (التكامل المنهجي في فهم ودراسة الظواهر الاجتماعية) كموضوع للبحث في العلوم الاجتماعية بشكل عام والبحث السوسيولوجي بشكل خاص عدداً من الأسئلة البسيطة التي تدور موضوع البحث، ولقد حاولت الدراسة الإجابة على عدد من التساؤلات ذات الصلة بأبعاد الدراسة وهي كما يلي:

1- ما معالم البناء المنهجي لعلم الاجتماع في دراسة الظواهر الاجتماعية؟
2- ما الأبعاد الأساسية للتكامل المنهجي الأفقي؟
3- إلى أي مدى يمكن للتكامل المنهجي أن يسهم في إعلاء قيمة المنتج البحثي في دراسة الظاهرة الاجتماعية الواحدة؟
4- كيف ساهم التكامل المنهجي في حل أزمة المنهج في علم الاجتماع؟

أهداف البحث:

يعد تحديد الأهداف لأي دراسة علمية من المراحل الهامة والأساسية بعد تحديد أهمية ذلك البحث، أو سبب القيام بهذا البحث والدافع الذي حركه، وتحديد الأهداف يعني تحديد الأمور التي يبغي الباحث الوصول إليها من القيام بهذا البحث (الأخرس، 1984: 248). ومن أهم أهداف البحث ما يلي:

1. توضيح أهمية ودور تكامل مناهج البحث في دراسة الظواهر الاجتماعية الذي يسهم في تحقيق الدقة والوضوح المطلوبين في دراسة الظواهر الاجتماعية المدروسة.
2. توضيح المداخل المنهجية والمناهج والأدوات المنهجية التي تشكل مع بعضها وحدة متكاملة تتمثل في البناء المنهجي لعلم الاجتماع.
3. توضيح الأبعاد الأساسية للتكامل المنهجي.
4. توضيح أهمية التكامل المنهجي في حل أزمة المنهج في علم الاجتماع في تفسير الظواهر الاجتماعية.
5. تحقيق التكامل المنهجي في دراسة الظواهر الاجتماعية بهدف الوصول إلى فهم أعمق وتفسير واضح لهذه الظواهر موضوع الدراسة، وبالتالي الإسهام في إعلاء قيمة نتائج البحوث.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الأبعاد العلمية التالية:

1- توضيح أهمية تكامل المناهج الكمية والكيفية بتسليطنا الضوء على هذا البحث الهام في علم المناهج، واستخدام التكامل المنهجي في الدراسات والظواهر الاجتماعية، لما يحققه من فهم أكبر للظاهرة الاجتماعية موضوع البحث والدراسة.

2- إلقاء مزيد من الضوء العلمي الذي يجعل الرؤية أكثر وضوحاً للباحث، حتى يكون تحليله وتفسيره للظاهرات قيد البحث أعظم دقة وأكبر ضبطاً من خلال الجمع بين الأسلوبين الأسلوب الكمي والأسلوب الكيفي حتى تتم الفائدة بالحصول على ميزة كل منهما ولكي تعطي تفسير أعمق للظاهرة المدروسة.

3- إن الاعتماد على منهج واحد في البحث سيؤدي إلى قصور واضح في فهم الواقع وتفسيره وبالتالي إذا لم يدرك علماء الاجتماع ضرورة تحقيق التكامل المنهجي بين الاتجاهين الكمي والكيفي فإن معرفتهم بحقيقة هذا الواقع الاجتماعي ستظل قاصرة إلى حد بعيد (الخواجة، 2010 :110).

4- من أهمية هذا البحث أيضاً أن التكامل المنهجي يساعد على تلافي القصور الموجود في كل منهج على حدة، خصوصاً أن مناهج البحث فيها نقاط إيجابية وأخرى سلبية، كما أن أدوات جمع البيانات فيها أيضاً نقاط قوة وضعف ولهذا لزم القول بأن علم الاجتماع بحاجة إلى كلا النوعين الكمي والكيفي ضماناً للسير نحو الوضوح ونحو التدقيق والضبط (عثمان، 1975: 1- 2).

5- وأخيراً نرى أن قضية تبني أسلوب التكامل المنهجي تفتح أبواباً جديدة أمام الباحثين نحو تطوير منهج ونظرية في العلوم الاجتماعية لتحقيق الموازنة بين المناهج الكمية والكيفية في دراسة الظاهرة أو المشكلة الاجتماعية (الخواجة، 2010: 122).

مبررات اختيار موضوع الدراسة:

هناك بعض المبررات الموضوعية والذاتية التي دفعت الباحثة إلى اختيار هذا الموضوع وهي كما يلي:

1. أهمية موضوع التكامل المنهجي لدراسة الظواهر الاجتماعية في علم الاجتماع.
2. إرساء قواعد العلم وتوحيد الجهود لدراسة المجتمع وقضاياه ومشكلاته.
3. الإقلال من حدة الخلاف الذي طبع ويطبع العلاقات بين مختلف التيارات السوسيولوجية.
4. الرغبة في التعمق في قراءة هذا الموضوع والتعريف به في نفس الوقت من حيث طبيعة القضية التي يبحثها هذا الموضوع الهام في علم المناهج بأبعادها النظرية والمنهجية.
5. الرغبة في إثراء المكتبة العربية بهذا النوع من الدراسات الميثودولوجية، ومن أجل زيادة التراث العلمي والمعرفي.

6. تشجيع الباحثين على إتباع طرق هذا النوع من الدراسات، وبالتالي المساهمة في فتح آفاق جديدة للبحث في علم المناهج.

المفاهيم الأساسية للبحث:

يعتبر تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية Technical Terms أمراً ضرورياً في البحث العلمي وكلما اتسم هذا التحديد بالدقة والوضوح أمكن للباحث أن يجري بحثه على أساس علمي سليم، وسهّل على القرّاءُ الذين يتابعون البحث إدراك المعاني والأفكار التي يريد البحث التعبير عنها دون أن يختلفوا في فهم ما يقول، ذلك لأن البحث العلمي يحتاج إلى درجة كبيرة من الدقة والتحديد، كما أن البحث الاجتماعي إلى جانب ذلك يستمد أغلب مفاهيمه من لغة الحياة العملية (حسن، 1998: 175) كما أن التحديد العلمي لها يعد خطوة لا غنى عنها في سبيل تمهيد الطريق أمام الباحث العلمي لفهم الظاهرة المدروسة، (المكاوي، التابعي، ب. ت: 15). ويمكن تعريف المفهوم هو ذلك الصورة الذهنية الإدراكية المتشكلة بواسطة الملاحظة المباشرة لأكثر من مؤشر واحد من واقع ميدان البحث (عمر، 2004: 56).

ومن خلال ذلك فقد تضمنت الدراسة المفاهيم الرئيسية التالية:

1- المنهج Method:

المنهج في اللغة: مشتق من الفعل نهج يقال: نهجت الطريق: سلكته ونهج الأمر: وضح، وطريق نهج: بين واضح والمنهاج كالمنهج. (ابن منظور: 1990) لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا (سورة المائدة، آية48) وهو الخطة المرسومة (المعجم الوسيط: 995). أما اصطلاحاً: مجموعة خطوات متتالية تؤدي بالباحث إلى هدف محدد، والهدف هو القانون الذي فسر الظواهر تمهيداً للاستفادة منها (الصعيدي، 2000: 7). كما ويعرف المنهج: بأنه مجموعة القواعد التي تنظم عملية البحث وتحدد مسارها والإجراءات المتبعة خلاله (الجولاني، 2006: 101).

كما أن المنهج هو: "السبيل الذي يمكن أن يسلكه الباحث إلى الغرض الذي تهدف دراسته إليه، فكلمة منهج تعني السبيل أو الطريق (إبراهيم، 2001: 115). كما أن المنهج: هو مجموع العمليات الذهنية التي يحاول من خلالها علم من العلوم بلوغ الحقائق المتوخاة، وهو أنماط ملموسة في تنظيم خطوات البحث والسير فيه (Grawitz,1965: 285) وكلمة منهج تعني: طائفة من القواعد العامة المصوغة من أجل الوصول إلى الحقيقة في العلم، وهذه القواعد تعتبر إشارات عامة وتوجيهات كلية يهتدي بها الباحث أثناء بحثه وله مطلق الحرية في تعديلها بما يتلاءم وموضوع بحثه الخاص) عريفج وآخرون، 1999 :33).كما أن المنهج هو اتجاه الباحث أو وجهة نظره في الطريقة الأفضل للبحث وهو مجموعة الإجراءات والعمليات الضرورية التي يحتاجها الباحث في التعامل مع موضوعه للوصول إلى الأغراض المستهدفة") شيا، 2008 :17)، ويعتبر المنهج: هو الوعي بالموضوع من خلال الوعي بفلسفته وبالخطوات التي تتبع من أجل اكتماله وتبيانه (عقيل، 1999: 47). وهو البرنامج الذي يحدد لنا السبيل للوصول إلى تلك الحقائق وطرق اكتشافها، ويعتبر أوغست كونت 1724- 1804 رائد الفلسفة الحديثة أول من استخدم وصاغ كلمة Methodology التي تعني علم مناهج البحث (شفيق، 2000: 86) و (الخولي، 2020: 47).

فمنهج البحث: يعني مجموعة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته من أجل الوصول إلى نتيجة معلومة، وهو بهذا يقوم على التأمل والشعور والعلم الباحث في المناهج التأملية يسمى Methodologies أي العلم الباحث في الطرق المستخدمة للوصول إلى الحقيقة (صابر، خفاجة، 25: 2002).

2- **منهج البحث الكمي Quantitative Research Method**

البحوث الكمية: هي البحوث التي تهدف إلى اختبار المتغيرات التجريبية، وفي ذات الوقت التحكم في ضبط المتغيرات الاعتراضية التي تظهر في محيط أو سياق الدراسة، ومن خلال ذلك فإن العلاقات بين المتغيرات يمكن تعميمها كما يمكن التنبؤ بها في المجالات أو مجتمعات البحث المشابهة (Field and Morse,1985) كما ويبحث البحث الكمي عن الأسباب والحقائق من منظور أوسع وأشمل. فالبحث الكمي: هو البحث الذي يهدف إلى جمع بيانات حول ظاهرة معينة، باستخدام أدوات قياس كمية تطبق على عينة من المجتمع لكنها تمثله، وتتم معالجة البيانات التي يتم جمعها بطريقة إحصائية للوصول إلى نتائج علمية قابلة للتعميم على مجتمع البحث كاملاً) الخرابشة، 2012: 93). كما أنه "نوع من البحوث يتقرر فيه ما سوف يدرس مسبقاً مع تحديده بدقة، وتصاغ فيه أسئلة محدودة النطاق، وتجمع فيه بيانات عددية باستخدام الأرقام والجداول مع تحليل هذه البيانات إحصائياً بدرجة عالية من الموضوعية (السعدني، 2010: 216).

3- **منهج البحث الكيفي Research Qualitative Method.**

البحث الكيفي: منهجية في البحث في العلوم تركز على وصف الظواهر والفهم الأعمق لها والسؤال المطروح في البحث الكيفي سؤال مفتوح النهاية ويهتم بالعملية والمعنى أكثر من اهتمامه بالسبب والنتيجة وهو المنهج الذي يزيد من فهمنا لتقديم تفسير الأشياء والظاهرات الاجتماعية كما هي عليه الآن في عالمنا الاجتماعي (العبد الكريم، ب. ت: 1). وهو: إجراء دراسات بحثية اعتماداً على الملاحظات الميدانية والمقابلات للحصول على المعلومات دون اللجوء إلى الاستخدامات الإحصائية، ويتطلب ذلك في أغلب الأحيان مشاركة أفراد المجتمع في الفعاليات البحثية التي يمارسها الباحث العلمي (الحمداني وآخرون، 2006: 171).

فالبحوث الكيفية: هي نوع من البحوث العلمية التي تفترض وجود حقائق وظواهر اجتماعية يتم بناؤها من خلال وجهات نظر الأفراد والجماعات المشاركة بالبحث (قنديلجي، 2012: 45).

4- **التكامل Integration.**

هو نظام يؤكد على دراسة المواد دراسة متصلة ببعضها البعض لإبراز علاقات واستغلالها لزيادة الوضوح والفهم وهو يعد خطوة وسطى بين انفصال هذه المواد وإدماجها إدماجاً تاماً (الملا، 1994: 142).

فالتكامل: نوع من التناول العلمي للواقع الكلي والصحيح للطبيعة الحقيقية للبشر والواقع الاجتماعي الثقافي، وهي التي تؤدي إلى صياغة النظريات الاجتماعية الكبرى (الساعاتي وآخرون، 2006: 267).

5- **التكامل المنهجي The Systematic Integration**: يعرف تكامل مناهج البحث بأنه: استخدام طرق متعددة للبحث لضمان الوصول إلى درجة أعلى من الصدقية والدقة مما يسفر عنه البحث إذا اقتصر على وسيلة مفردة واحدة (غدنز، 2005: 742). ويعرف "دانيال ليتل" التكامل المنهجي: بأن يشير إلى تعدد المناهج والاتجاهات النظرية في العلوم الاجتماعية على أساس أن العلوم الاجتماعية تتضمن أساليب وطرق وقضايا متنوعة، وبالتالي فهي ليست أسيرة للتصنيفات التفسيرية التقليدية كالنظريات الوضعية والتأويلية والمادية التاريخية وغيرها (Little,1998). كما يعرف "دينزن" التكامل المنهجي في أبسط صورة بأنه: استخدام أكثر من ملاحظ أو أكثر من منهجية أو استخدام أكثر من مصدر للبيانات أو أكثر من أداة من أدوات جمع البيانات أو استخدام أكثر من نظرية لتفسير بعضها أو كلها (الدامغ، 1996: 108).

فالتكامل المنهجي: هو استخدام أكثر من منهج وأكثر من أداة وأكثر من نظرية لتفسير الظواهر الاجتماعية فهو استخدام مناهج متعددة وأدوات متعددة لجمع البيانات وكذلك نظريات متعددة كمداخل منهجية لدراسة الظواهر الاجتماعية لتحقيق الدقة والوضوح المطلوبين في البحث.

6- الظاهرة الاجتماعية *Social Phenomenon*.

تعرف الظاهرة الاجتماعية: بأنها عبارة عن نماذج من العمل والتفكير والإحساس، التي تسود مجتمعاً من المجتمعات والتي يجد الأفراد أنفسهم مجبرين على إتباعها في عملهم وتفكيرهم بل ويجدونها مفروضة على إحساسهم، كظاهرة الزواج والطلاق والجريمة (المكاوي، التابعي، ب. ت: 48). وعرفت الظاهرة الاجتماعية: بأنها سلوك عام مجاله بيئة الجماعة، مستنبط من معاييرها ناتج من تفاعل أفرادها في علاقاتهم الاجتماعية، له على أفرادها سلطة، ويستجلبهم، وهو ذو أحكام نسبية تبعاً لسنن التطور ويتحدد مدى اتساعه قبول أفراد الجماعة وممارستهم الفعلية له (الأخرس، 1984: 17).

ويعرّف دوركايم الظاهرة الاجتماعية باعتبارها الموضوع الأساسي لعلم الاجتماع حيث: تشير إلى كل ضرب من السلوك ثابتاً كان أم غير ثابت يمكن أن يباشر نوعاً من القهر الخارجي على الأفراد أو هي كل سلوك يعم في المجتمع بأسره وكان ذا وجود خاص مستقل عن الصور التي يتشكل بها في الحالات الفردية (الشتا، 230: 2003).

2- الدراسات السابقة:

إن لاستعراض التراث في مجال البحث العلمي والبحوث الاجتماعية بصفة خاصة أهمية في زيادة نمو المعرفة وله أهمية في إلقاء المزيد من الضوء على الظاهرة أو القضية المتناولة للدراسة، وفي هذا الصدد سوف تتناول الباحثة دراسات سابقة أو مشابهة ذات العلاقة بموضوع البحث:

- **دراسة ليونال غرولكس (2007) (2007. L- H. Groulx) بعنوان: خصومات حول المنهجيات:**

تعالج هذه الدراسة قضية الثنائية والواحدية والتعددية في البحث السوسيولوجي وركزت على الكمي والكيفي في البحث فهو يؤكد على تعديلها أي قضية المنهجية أو المناهج (الحيادية) إلى قضايا معرفية داخلية (متعلقة بمفهوم العلم) ومذهبية متعلقة بالتصورات التي تتأسس عليها وجهات النظر المختلفة والتي تحاول تبريرها أيضاً، وهذا وفق ثلاثة عناصر:

1- الثنائية النماذجية (النموذج الكمي والكيفي).
2- الواحدية المعرفية.
3- التعددية المنهجية، يرى الباحث أن الثنائية النماذجية تفترض وجود نموذج كيفي وآخر كمي غير قابلين للدمج، أما الواحدية المعرفية فترافع من أجل وحدة العلوم الاجتماعية وبالإقرار بالمساواة (المعادلة) بين البحثين الكمي والكيفي أما الموقف الثالث فهو يدافع عن تعددية منهجية، وهذه المواقف الثلاث تتقارب وتتنافر بحسب السياق والمجال (النظري أو المنهجي).

ولقد هدف الباحث إلى استكشاف أسس التفكير الوحدوي والتعددي في علم الاجتماع بمساءلة مصداقية الثنائية النماذجية (كمي كيفي) وهذه المواقف الثلاث تحيل إلى مراجعة العقلانيات المنهجية التي تقف وراء كل واحد منها. ولما كان الباحث يدافع عن وجهة نظر ترى أن البحث فضاء بناء استدلالات وهو مفتوح على الإبداع والجدل أيضاً عوض اعتباره كمجموعة خطوات جامدة ونهائية أي أنه اتخذ موقفاً تشكيلياً فقد رفض هذه المواقف الثلاث جزئياً حيث خلص إلى أن التفكير المنهجي حول الاجتماعي لا يمكن أن يتأسس انطلاقاً من نظام واحد ووحيد للحقيقة فخطاب البحث يبدو أكثر كفضاء للاستدلال يتكون من تعددية منهجية مختلفة وحتى متعارضة أو متناقضة.

- وهكذا نجد أن الباحث لا يقدم موقفاً واضحاً من مسألة الثنائية والواحدية والتعددية فهو يرفض ثنائية الكمي والكيفي كما يرفض مقولة وحدة العلم وينتقد التعددية كما هي ممارسة دون أن يقدم بديلاً واضحاً ولا حتى تشخيصياً مقنعاً.

- عدم الحسم في هذا المقال بين وجهات النظر الثنائية والواحدية والتعددية في علم الاجتماع تناقضاتها وتوافقاتها أيضاً.
- **دراسة سامي بن عبد العزيز الدامغ (الدامغ، 1996)** بعنوان: التعدد المنهجي: أنواعه ومدى ملاءمته للعلوم الاجتماعية:

تناولت هذه الدراسة قضية التعدد المنهجي في العلوم الاجتماعية حيث يعتبر هذا الموضوع جديداً إذ أن الكتابات المبكرة عنه في العلوم الاجتماعية بدأت تظهر في السبعينيات الميلادية ومن حيث إن هذه العلوم تعاني من أزمة متعددة الأوجه، أزمة في المنهج وأزمة تنظير وأزمة تفسير للواقع. لذلك فهي تبحث في مدى ملائمة التعدد المنهجي لطبيعة هذه العلوم الاجتماعية.

وهدفت هذه الدراسة إلى تقديم صورة مبسطة وشاملة عن التعدد المنهجي ويحاول البحث الإجابة عن التساؤلات التالية: 1- إلى أي مدى يمكن تطبيق التعدد المنهجي؟ 2- ماذا يحقق التعدد المنهجي؟ 3- ما الصعوبات والعقبات المتوقعة عند استخدام التعدد المنهجي؟

وقد حدد التعدد المنهجي في خمسة أنواع رئيسية وهي تعدد النظريات وتعدد المناهج وتعدد الملاحظين وتعدد أدوات جمع البيانات وتعدد مصادر جمع البيانات. وقد عرض في شرح وافي عن كل واحدة من الأنواع، كما وضح أهمية استخدام التعدد المنهجي في دراسة البحوث الاجتماعية لما يجعل من التفسير أقرب إلى الدقة والصواب وقد قدم الباحث من خلال عرضه للتعدد المنهجي عدداً من المزايا التي يتميز بها عن غيره من المناهج ويعتبره الوسيلة الوحيدة التي يمكن الجمع بين منهج البحث الكمي والكيفي والذي من شأنه أن يؤدي إلى الدقة في دراسة الظواهر الاجتماعية وفي المقابل يعرض بعضاً من العيوب التي تؤخذ على التعدد المنهجي التي تكون المحصلة النهائية لمزايا وعيوب هذا التعدد.

وبناءً على ما تقدم من الممكن وضع بعض النقاط كنتائج لهذا البحث وهي كما يلي:

1- أن التعدد المنهجي هو أنسب مناهج البحث وأكثرها ملائمة لطبيعة العلوم الاجتماعية.
2- إن التعدد المنهجي لا يتناسب مع كل الدراسات ولا مع كل الباحثين لأنه يتطلب ميزانيات كبيرة نسبياً من ناحية، وبذل الكثير من الجهد والوقت من ناحية أخرى وهو ما لا يتوفر دائماً. ولكن مع كل هذا نقول بأنه مهم ويجب على كل الباحثين السعي لتحقيقه.

- **دراسة محمد عارف عثمان (عثمان، 1971)** بعنوان: المنهج الكيفي والكمي في علم الاجتماع في ضوء نظرية التكامل المنهجي لدراسة الظواهر الاجتماعية.

تعد هذه الدراسة من الدراسات النظرية حيث تنقسم الدراسة إلى أربعة أبواب على النحو التالي: الباب الأول: صور المنهج الكيفي في علم الاجتماع حيث عرض وناقش المؤلف ثلاث قضايا نموذجية: استخدام المعطيات التاريخية المقارنة عند دوركايم، صور الأنماط التصورية عند ماكس فيبر، والنظرية واستخداماتها في علم الاجتماع حيث اتخذ من النظرية الجدلية مثالاً. أما الباب الثاني: صور المنهج الكمي في علم الاجتماع وقد تناول المسح الكمي والقياس والتصميم التجريبي.

وقد خلص المؤلف إلى أن التقسيم الثنائي بين اتجاه كمي وكيفي في علم الاجتماع هو تقسيم زائف ذلك أنه استند إلى افتراض خاطئ أساسه أن منحى البحث ينبغي أن يتحدد في ضوء القواعد المعرفية أو المنهجية التي يمليها اتجاه معين، وهو من جهة أخرى مصدر المشكلات القائمة في علم الاجتماع التي يمكن حلها في ضوء نظرية التكامل المنهجي. الباب الثالث: عرض فيه القواعد المعرفية لنظرية التكامل المنهجي، حيث تناول الاتجاهين التجريبي

(الامبيريقي) والعقلي (الصوري) ثم القواعد المعرفية التي اقترحها. الباب الرابع: القواعد المنهجية لنظرية التكامل المنهجي وقد حلل الاتجاهين الوضعي (الامبيريقي) والمثالي (الصوري) ثم قام بعملية تركيب للقواعد المنهجية.

وقد خلص المؤلف إلى أن كلاً من الاتجاه الوضعي الذي تخلى عن التصور العضوي للمجتمع كلياً والاتجاه المثالي الذي رفض المنهج الوضعي في مقابل تمسكه بالتصور العضوي للمجتمع كليهما خاطئ فالأول حاول محاكاة منهج البحث في الفيزياء الكلاسيكية مدافعاً عن وحدة العلم ووحدة المنهج العلمي أما الاتجاه الآخر رفض هذه المصادرة ونقدها باسم أسبقية الافتراضات التصورية الذاتية في عملية البحث الاجتماعي، وعلى هذا يرى المؤلف أن موقف نظرية التكامل المنهجي من هذين الاتجاهين لم يكن موقفاً يرفق بينهما أي يحدد لكل منهما مبرراته ومجالاته فحسب، بل تجاوزهما حسب رأيه إلى اقتراح قواعد منهجية متكاملة وهي: 1- التصور المتكامل للظواهر الاجتماعية2- وحدة منطق المنهج العلمي 3- اللياقة (المناسبة) المنهجية بين موضوع الدراسة والبناء المنهجي.

وهكذا نجد أن المؤلف محمد عارف عثمان قد تحدث عن التكامل بين النظرية والمنهج في الباب الأول حيث انطلق من أطروحة التكامل المنهجي ولكنه وصل إلى بعد نظري، حيث اعتبر أن التصور النظري متعدد ومنقسم بالضرورة (فهو أمل وليس حقيقة) وقد تحيز للوضعية المادية في مقابل العضوية المثالية بالرغم أنه أقر بأن كل النماذج التصويرية تمثل تبسيطاً للواقع وتجريداً منه ولا تستطيع أن تحيط بكل أبعاد الواقع الاجتماعي، وبالتالي فقد اقترح أسلوب التكامل المنهجي.

- **وعلى ضوء الدراسات السابقة ستوضح الباحثة مدى الإفادة منها لبحثها الحالي:** حيث إن هذه الدراسات ستزيد الرؤية في موضوع البحث الحالي وتساهم في توضيح موضوع التكامل المنهجي في دراسة وفهم الظواهر الاجتماعية وإلقاء المزيد من الضوء على قضية الدراسة الحالية من حيث تطوير وتدعيم الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة. كما منحت تلك الدراسات أهمية علمية ومنهجية للدراسة الراهنة من خلال ما أوردته في مضامينها ومناقشتها لموضوعاتها. كما وقدمت هذه الدراسات أساساً علمياً ونظرياً متكاملاً لرصد جميع جوانب القضية المطروحة للبحث. ويمكن الاستفادة منها أيضاً عند مناقشة النتائج النهائية للدراسة. كما تعد هذه الدراسة الحالية إضافة علمية ذات طابع سوسيولوجي من حيث اهتمامها بقضية من القضايا المنهجية في علم الاجتماع.

3- منهجية البحث وإجراءاته:

تمثل منهجية البحث أو الإطار المنهجي لأي دراسة من الدراسات أهمية خاصة، حيث يمكن من خلالها التوصل إلى النتائج العلمية والموضوعية التي ترتبط بموضوع البحث أشد ارتباط (القاسم، 2010: 104)، حيث يقتضي من تحديد الإطار المنهجي تحديد المنهج أو المناهج التي ستتبع في البحث، والتي ترى الباحثة أنها تصلح لدراسة المشكلة أو القضية موضوع الدراسة وفي هذا السياق حددت عناصر الإطار المنهجي والتي تتألف مما يلي:

1- منهج البحث:

يشير مفهوم المنهج إلى الكيفية أو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة المشكلة أو القضية موضوع البحث. وهو يجيب على الكلمة الاستفهامية: كيف؟ فإذا تساءلنا كيف يدرس الباحث الموضوع الذي حدده؟ فان الإجابة على ذلك تستلزم تحديد نوع المنهج. (حسن، 1998: 134) ويتعلق اختيار المنهج باتجاهات الباحث، وثقافته، وخياراته، والفلسفة الاجتماعية التي يتبناها. وتلك أمور قد تختلف من باحث لآخر (حسن، 2012: 153). وبناءً على ذلك ستستخدم الباحثة في هذه الدراسة المنهج التحليلي السوسيولوجي" The Analytical Al sociology Method الذي

يعد إطاراً تحليلياً مهماً وأسلوباً ومنهجاً للتحليل في حقل الدراسات الاجتماعية " إنه عبارة عن أسلوب للبحث بقصد التوصل إلى تفسيرات واستنتاجات موضوعية. والذي يعتمد على تجميع المعلومات وتحليلها وتفسيرها إذ إن التحليل هو تصنيف مكونات الظاهرة إلى عناصرها الجزئية، أما التفسير فهو تعليل أو تبرير كيفية وجود هذه العناصر على النحو المركب (أحمد، 1982: 404) وذلك للوصول إلى أهداف البحث والإجابة على تساؤلات الدراسة.

2- نوع الدراسة:

تعد الدراسة الحالية من **الدراسات التحليلية السوسيولوجية القائمة على النهج الفكري**، الذي يستند على فهم الظاهرة المدروسة بطريقة فردية وبصورة متعمقة، كما وتعتمد هذه الدراسة على استخدام الأسلوب الكيفي. الذي يعتبر من أحد الأساليب المنهجية في العلوم الاجتماعية. حيث يعتبر المنهج الكيفي أحد أنواع البحوث التي يتم اللجوء إليه في سبيل الحصول على فهم متعمق ووصف شمولي للقضية المطروحة **(رجب، 2003)**.

الإطار التحليلي للبحث:

"لما كانت هذه الدراسة الحالية تسعى إلى الوقوف على توضيح أهمية ودور التكامل المنهجي في تفسير الظواهر الاجتماعية كان لا بد من وضع إطار تحليلي الذي يحدد الوجهة التي يتعين على الباحث أن يسير وفقها في البحث والتحليل (الأخرس، 1984: 365) لتوضيح أثر التكامل المنهجي. وإذا كان من الصعب فرض منهجية واحدة على أي مجال من مجالات علم الاجتماع، فإن الحكمة تقتضي بطرح مسائل التحليل بطرق وأساليب ملائمة للوضع الذي نجد أنفسنا فيه. لذلك سنسعى بوضع إطار تحليلي يتم فيه الالتزام بالإجابة على تساؤلات البحث من خلال تناول بعض العناصر التي تشكل إطاراً تحليلياً لموضوع الدراسة لتفسير قضية البحث على الشكل التالي:

- **المبحث الأول:** تحديد معالم البناء المنهجي لعلم الاجتماع في دراسة الظواهر الاجتماعية.
- **المبحث الثاني:** الأبعاد الأساسية للتكامل المنهجي الأفقي.
- **المبحث الثالث:** إسهام التكامل المنهجي في إعلاء قيمة المنتج البحثي في دراسة الظاهرة الاجتماعية الواحدة.
- **المبحث الرابع:** أهمية التكامل المنهجي في حل أزمة المنهج في علم الاجتماع.
- **النتائج والتوصيات.**
- **المصادر والمراجع.**

المبحث الأول: تحديد معالم البناء المنهجي لعلم الاجتماع في دراسة الظواهر الاجتماعية:

إن تحديد معالم البناء المنهجي لعلم الاجتماع بما يتوافق مع التصور المتكامل لطبيعة الظواهر الاجتماعية تأتي من ضرورة اللياقة المنهجية بين موضوع الدراسة والبناء المنهجي، إذ ليس البناء المنهجي غاية، ولكنه وسيلة لإقامة البناء المنطقي للعلم (عثمان1975: 438). وقد وصل الاهتمام بالمنهج العلمي في الوقت الراهن إلى الحد الذي أصبحت فيه مناهج البحث مدرجة في كافة مجالات العمل العلمي والدراسات الأكاديمية في علم الاجتماع (Goode, William: 1). وطبيعة البناء المنهجي لعلم الاجتماع والعناصر التي يشتمل عليها هذا البناء المنهجي. ومدى تكامل المناهج الكمية والمناهج الكيفية لعلم الاجتماع في وحدة البناء المنهجي لهذا العلم وفاعلية المنهج العلمي في تحقيق موضوعية الدراسة للمجتمع الإنساني وظواهره، وذلك بهدف الوصول لرسم معالم الاستراتيجية المنهجية لعلم الاجتماع في دراسة الظواهر الاجتماعية وصياغة النظريات العلمية المفسرة لتلك الظواهر (Goode, William: 1) إن مبدأ الملائمة المنهجية بين التصور والبناء المنهجي مبدأ سليم تستند إليه القواعد المنهجية لنظرية التكامل المنهجي، شريطة أن

يكون تصور الظواهر الاجتماعية تصوراً متكاملاً حتى يسمح للبناء المنهجي لعلم الاجتماع أن يكشف استخدام عناصره في دراسة الظواهر الاجتماعية في ضوء تصورها المتكامل عن كل ما تحويه هذه الظواهر من عناصر ومن صور الترابط (عثمان، 1975: 400).

ولهذا تتمثل القواعد المنهجية للبحث الاجتماعي في ضوء نظرية التكامل المنهجي في ثلاثة مبادئ: هي: 1- التصور المتكامل للظواهر الاجتماعية مصادرة تصورية للتكامل المنهجي. 2- وحدة منطق المنهج العلمي مصادرة منهجية للتكامل المنهجي.3- اللياقة المنهجية بين موضوع الدراسة والبناء المنهجي قاعدة أساسية للتكامل المنهجي. وإذا كانت الخلافات والصراعات بين عناصر البناء المنهجي للبحث الاجتماعي مثاراً لمناقشات خلافية بين الباحثين مضى، فإن هذه الصراعات تمثل الآن في علم الاجتماع تحديات فكرية يستلزم أن يواجهها الباحثون في هذا العلم بمحاولات للتآلف والتكامل، ولذلك فإن التكامل هو الذي يسعى إلى التآلف بين عناصر البناء المنهجي للبحث الاجتماعي (عثمان، 1975: 11).

بناءً على ذلك تتعين المعالم الأساسية لهذا البناء وما ينطوي عليه من عناصر أساسية تتكامل مع بعضها بنائياً وتتساند وظيفياً لتشكل المجتمع.

ويكشف تأمل البناء المنهجي لعلم الاجتماع عن تضمنه لأربعة مستويات رئيسية:

أ- المبادئ المنهجية العامة في دراسة الظواهر الاجتماعية.

ب- المداخل المنهجية المتبعة لفهم الظواهر الاجتماعية.

ج- مناهج وطرق البحث الكمية والكيفية المستخدمة في دراسة الظواهر الاجتماعية.

د- أدوات جمع البيانات.

أ- المبادئ المنهجية العامة في دراسة الظواهر الاجتماعية:

تشكل المبادئ المنهجية العامة الفرضيات التي بناءً عليها يتم إدراك الواقع الاجتماعي. وتضم مستويين من المبادئ، أولاً: المبادئ المنهجية العامة: الخاصة ببناء العلم ذاته كمبادئ الحياد الأخلاقي الموضوعية، الفهم، التفهم، الصدق والثبات، حيث تعتبر هذه المبادئ مقولات عامة ذات صلة ببناء العلم بالأساس، أما المستوى الثاني من المبادئ المنهجية العامة فيضم المقولات أو القضايا النظرية التي تقدم تصورات متباينة للواقع الاجتماعي وتنظيماً محدداً لمتغيراته وطبيعة واتجاه التفاعل بين هذه المتغيرات (ليلة، ب. ت: 67). وتمثل المنهجية أولى عناصر البناء المنهجي لعلم الاجتماع لتطبيق المنطق العلمي في دراسة الظواهر والحوادث الاجتماعية "وذلك لأن منطق العلم لا يعوق على الإطلاق حركة الباحث في الملائمة المنهجية والتصورية التي تستلزمها طبيعة موضوع دراسته، وإن تلك الملائمة تساير منطق العلم وتسير في خطاه وهذا يمثل مبدأ من المبادئ الأساسية التي تأخذ بها نظرية التكامل المنهجي (عثمان، 1975، ص 398)، بمعنى أن المنهجية التي تعد العنصر الرئيسي للبناء المنهجي للعلم تمثل منطق تطبيق مبادئ المنظور العلمي في مجال العلوم الاجتماعية تلك المبادئ التي توجه الإجراءات المنهجية للبحث الاجتماعي والتي ترتبط بعناصر البناء المنهجي المتمثلة في المداخل المنهجية وما يرتبط بها من مناهج وأدوات منهجية تتصل مباشرة بجهود الباحث لمعالجة ودراسة الظواهر الاجتماعية من حيث تقويمها والبرهنة على ملائمة أي منها لدراسة الظاهرة وجمع البيانات الملائمة حولها(Mahoudi, Kooros N, 1975: 21)). فالمنهجية هي الإطار الذي يحوي أساليب تحليل المعلومات أو المعارف، ونظراً لأن النموذج المنهجي تنفيذه منتقاة من قبل الباحث تكون المنهجية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً به وهي تمثل بنيتها العملية أو الإجرائية تابعاً موضوعياً للطريقة وحين تتحقق بفعل نسق فكري معين تكون هي الطريقة العلمية في البحث الموضوعي (الصايغ، 1983: 13- 14). والمنهجية: هي العلم الذي يدرس كيفية بناء المناهج واختبارها وتشغيلها وتعديلها ونقضها وإعادة بناءها (مجموعة مؤلفين، 1996: 8).

وأخيراً نقول بأن هذا المستوى من مستويات المنهج يأتي في قمة البناء المنهجي لعلم الاجتماع، وهو قاسم مشترك بين جميع النظم العلمية، لأنه صلة وثيقة بين أي من النظم العلمية والمبادئ الأساسية للمنظور العلمي العام (مجموعة مؤلفين، 1996: 17).

ب- المداخل المنهجية Methodological approaches في فهم الظواهر الاجتماعية:

إن علماء الاجتماع لديهم ميل نحو الإسهام في مجال المنهج، فكل منهم يعتقد أن من الواجب عليه أن يقدم تصوراً لطريقة تحليل النظم والظواهر الاجتماعية. ولقد أسفر ذلك عن وجود مداخل منهجية متنوعة ومتعددة لدراسة المجتمع والظواهر الاجتماعية من أكثر من زاوية، وتشكل هذه المداخل تصورات منهجية لرؤية الواقع الاجتماعي ولتحليل أنظمته وظواهره من وجهة نظر معينة (محمد، 1981: 189). وتأتي هذه المداخل المنهجية Methodological approaches في المستوى الثاني من مستويات البناء المنهجي لعلم الاجتماع وتشكل إحدى عناصره الأساسية "ويعتبر هذا المستوى أقل من المستوى السابق فإذا كان المستوى السابق يتعلق بالمبادئ الأساسية للإطارات النظرية في علم الاجتماع فإن هذا المستوى عادة ما يستوحي هذه المبادئ في اقترابه من الحقيقة الواقعية" (ليلة، 1991: 41). وإن طبيعة التوجه المنهجي للباحثين يشير إلى مجمل الأطر والمداخل التي استعان بها الباحثين في توجيه بحوثهم العلمية، ووفقاً لهذا المعيار تتعدد المداخل المنهجية بتعدد المدارس في العلم الاجتماعي الواحد ومن ثم قد يكون مدخل الباحث مدخلاً امبيريقياً محضاً أو قد يكون مدخلاً بنائياً وظيفياً أو مدخلاً ماركسياً أو أنه يجمع ما بين تلك المداخل. (عباس، 2011: 93) وإذا كانت المداخل المنهجية تمثل اقترابات عامة من الحقيقة فإن كل منها يتضمن عادة العديد من أدوات البحث ووسائله. ويشيع الغموض فيما يتعلق بهذه المداخل في إطار النسق الفكري لعلم الاجتماع وينعكس ذلك في تحديد الكيانات الأساسية لهذه المداخل. فبينما نجد من يحددها بخمسة كالمنهج التاريخي، والمنهج الوصفي أو المنهج التجريبي، ومنهج دراسة الحالة، المنهج التتبعي، أو المسح الاجتماعي، ونجد من يحددها أيضاً بأنها المنهج التاريخي، والمنهج المقارن والمنهج الوظيفي، والمنهج الصوري والمنهج العلمي (ليلة، 1991: 41).

ونظراً لطبيعة الظواهر الاجتماعية والثقافية وما تنطوي عليه من جوانب ذاتية معينة فإن مداخل علم الاجتماع تتسع لتشمل المداخل المنهجية الموضوعية (الكمية) والمداخل المنهجية الذاتية (الكيفية) والمداخل المنهجية الكلاسيكية، وتشمل هذه المداخل (الكلاسيكية) من خلال تحليل البناء المنهجي لعلم الاجتماع ثلاثة اتجاهات رئيسية هي: الاتجاه التطوري التاريخي أو المدخل التاريخي والاتجاه المنهجي الثاني ما يعرف بالمنهج المقارن الذي ظل هو الطريقة الأساسية للبحث في علم الاجتماع لفترة طويلة من الزمن (محمد، 1981: 190- 191- 193)، أما الاتجاه الثالث وهو المدخل الصوري حيث إن المداخل الكلاسيكية قد أفلحت في إعطائنا أبعاداً هامة لدراسة الوقائع الاجتماعية، وهي أبعاد تتحقق فائدتها حينما تستخدم مجتمعة، وهذا ما يظهر أهمية التكامل المنهجي على مستوى تعدد المداخل المنهجية (محمد، 1981: 217) فالمنهج المقارن يكشف لنا مدى ارتباط الظواهر الاجتماعية ببعضها البعض ومن العسير أن تكون المقارنة دقيقة إذا ما اتجه الباحث نحو عقد مقارنات بين المجتمعات الكلية (محمد، 1981، ص194- 195) ولهذا فإن المقارنة الحقة تتطلب دراسة حالة الثقافة وهذه صورة تمثل مبدأ التساند الوظيفي في إجراءات البحث الاجتماعي، وهو مبدأ من مبادئ نظرية التكامل المنهجي* إذ وضح لنا أن دراسة حالة

* من أوضح الأمثلة على الاستخدام المنهجي السليم للمقارنة ما قام به ماكس فيبر في بحوثه التاريخية المقارنة ذلك أنه كان يعقد المقارنات بين الظواهر الاجتماعية وما تقوم به من وظائف وكان يلاحظ الفروق بنفس العناية التي يلاحظ بها التشابه وكان يحاول ربط العناصر الاجتماعية المنعزلة بالسياق البنائي التي تباشر وظائفها في إطاره وعندما كانت تعوزه البيانات الخاصة ببناء المجتمع الذي يتناوله بالدراسة كان يبذل جهداً مضنياً لاستخلاص معالم هذا البناء من مصادر متعددة. لمزيد من القراءة والاطلاع انظر: **(محروس، 2004: 62).**

الثقافة ضرورة تتطلبها الأصالة التصورية لعلم الاجتماع تلك الأصالة التي تستلزم النظرة الكلية إلى ظواهر المجتمع في ضوء ما بينها من علاقات وتساند (عثمان، 1975: 54- 55) كما أسهم كل من الاتجاهين المقارن والصوري في تطوير مناهج ملائمة تصلح للدراسة المنظمة للظواهر الاجتماعية، فكلاهما حاول صياغة تعميمات علمية وأن كل منهما يكمل الآخر، فالأول يهتم بالنظم الاجتماعية الكبرى، أما الآخر فيركز على تلك الأنشطة والعلاقات الاجتماعية الجزئية بين الأفراد والجماعات الصغيرة (محمد، 1981: 198- 217). وقد ظهرت بعض الاتجاهات التي تتخذ من المداخل المنهجية الذاتية أساساً للتحقق من تصوراتنا باعتبارها أنسب المداخل لفهم طبيعة الوقائع الاجتماعية. كما وظهر الاتجاه الذي يؤكد على المداخل الموضوعية، التي ترى في التحكم والضبط والتحرر من أي توجيه ذاتي في معالجة تصوراتنا في ضوء الواقع أساساً لتحقيق الموضوعية، وقد ترتب على الاعتقاد بانفصال الجانب الذاتي عن الجانب الموضوعي في فهم الحقائق الاجتماعية خلق ثنائية في البناء المنهجي لعلم الاجتماع، وهذه الثنائية المنهجية ارتبطت بدورها بثنائية التفسير للظواهر الاجتماعية وظهور الاتجاهات التي تركز على الجوانب الذاتية للظواهر والاتجاهات التي تركز على الجوانب الموضوعية للظواهر، وذلك ما خلق بدوره ثنائية في التصور السوسيولوجي لتفسير الظواهر الاجتماعية (الشتا، 2003، 176) فليس التصور السوسيولوجي لعلم الاجتماع يتكامل ما لم يتضمن الجانب الذاتي والجانب الموضوعي على مستوى تناول الظاهرة ومعالجتها وتفسيرها. ولكن مع تزايد الاهتمام بالاتجاه فقد بقيت مشكلة التعدد والوحدة إحدى محددات البحث الاجتماعي نتيجة لعدم وضوح الأساس الذي نقيم عليه هذا التأليف بين الجانبين (الذاتي والموضوعي) على المستوى المنهجي والمستوى النظري لعلم الاجتماع، وذلك رغم أن فهم طبيعة العلاقة بين الجانبين قد حقق تقدماً بالنسبة لطبيعة الواقع الاجتماعي، إلا أن معالجة هذا الواقع ما تزال تعاني من انفصال المداخل المنهجية الذاتية عن المداخل المنهجية الموضوعية في معالجة الظواهر الاجتماعية وانفصال التصورات النظرية عن الوقائع المشاهدة، وما زال الباحث أمام معضلة تحقيق التكامل بين نتائج مختلف البحوث بهدف الوصول إلى نتائج ومعرفة متكاملة حول ظواهر الواقع الاجتماعي (الشتا، 2003: 177). ويذكر الدكتور علي ليلة أن تأسيس بناء نظري ومنهجي يدرك الوقائع أو الظواهر الاجتماعية، يكون بالاستناد إلى مؤشراتها الخارجية الواقعية (الجانب الكمي) وفي ذات الوقت يتفهمها من خلال إدراك المعاني الداخلية المتضمنة فيها (الجانب الكيفي)، ذلك فيه نوع من البناء النظري والمنهجي المتماسك الذي يوفر إدراكاً كلياً وليس جزئياً لظواهر المجتمع والتفاعلات الحادثة في إطاره. ويقول الدكتور إذا تحقق ذلك فهو الوعد السعيد لعلم الاجتماع (ليلة، ب. ت: 72). وتأسيساً على ما سبق يجب على علماء الاجتماع السعي، لإيجاد طريقة يمكن من خلالها تحقيق الارتباط والتأليف بين الأساليب والطرق المنهجية لكل من المنظورين الداخلي والخارجي (شلبي، 2012: 333).

ونتيجةً للظروف المختلفة التي أدت إلى نشأة علم الاجتماع، إلا أن هذه الظروف قد أفرزت تيارات فكرية وتصورات منهجية متعددة ومتباينة في تناولها للظواهر الاجتماعية ورؤيتها للواقع الاجتماعي (عودة، ب. ت: 87).

وعلى هذا المستوى نجد أن بعض النظريات تفضل إدراك الظواهر أو الموضوعات موضع الدراسة في إطارها الكلي. كما هي الحال في كل النظريات الشاملة أو الكلية، حيث نجد أن هذه النظريات تدرك موضوعها إدراكاً كلياً كما هو الحال في النظرية الماركسية والبنائية الوظيفية أو نظرية "تالكوت بارسونز" حيث تتبنى هذه النظريات المدخل الكلي لفهم أي ظاهرة اجتماعية عن طريق إدراكها بالنظر إلى الكل التي هي جزء منه، على خلاف ذلك نجد المدخل الجزئي أو الذري الذي تفضله النظريات الجزئية أو التي تسعى إلى فهم البناء الاجتماعي من خلال البدء من وحداته المكونة، أو تلك النظريات التي تفضل فهم التفاعلات اليومية الذرية المحدودة، وكيف تتبلور هذه التفاعلات لتصبح عمليات ونظم وأبنية اجتماعية. ومن هذه النظريات التي تفضل هذا المدخل التفاعلية الرمزية ونظرية التبادل (ليلة، ب. ت: 67- 68). ولكلٍ منهم توجهاته النظرية بالنسبة لمدخله المنهجي في دراسة الظواهر الاجتماعية.

ج- مناهج وطرق البحث في دراسة الظواهر الاجتماعية:

يتمثل المستوى الثالث في البناء المنهجي لعلم الاجتماع في مناهج أو طرق البحث المختلفة. وفي العادة نجد أن هذه المناهج Methods تتأثر إلى حد كبير بطبيعة المداخل المنهجية، حيث تتعدد المناهج بتعدد المداخل المنهجية التي يتضمنها البناء المنهجي لعلم الاجتماع (ليلة، ب. ت: 67). "وتأتي المناهج لتجسيد التصور المنهجي الذي حدده المدخل المنهجي الموجه بالمبادئ الأساسية للمنظور العلمي وتنقله لدراسة الظاهرة الاجتماعية من مستوى التصور إلى مستوى تطبيق مجموعة من القواعد المنهجية التي يقوم عليها أي منهج (الشتا، 2003: 18) ونحن نرى أن هناك منهجين رئيسيين في علم الاجتماع من حيث تنوع المناهج: هما المنهج الكمي والمنهج الكيفي ويندرج تحت كل منهما عدد من المناهج الفرعية، حيث من مناهج الأسلوب الكمي 1- المسح الاجتماعي 2- المنهج الإحصائي 3- المنهج التجريبي. أما من مناهج الأسلوب الكيفي 1- المنهج التاريخي 2- منهج دراسة الحالة 3- المنهج الوصفي (الدامغ، 1996: 3). وثمة ادعاء مؤداه أن البحوث الكمية أكثر ثباتاً، والبحوث الكيفية أكثر صدقاً. ويعود ذلك إلى أن البحوث الكمية أكثر تقنيناً وضبطاً، في حين أن البحوث الكيفية أقل تحديداً وأكثر تأثراً بذاتية المبحوثين، وإذا كان التقنين والضبط يرتبطان بالثبات، فإن فهم الاستجابات الذاتية للمبحوثين يؤدي إلى تفسير أكثر صدقاً لها (عبد الجواد، 2009: 108- 109). ولابد من التوفيق بين المنهج الاستقرائي (الكمي) والمنهج الاستنباطي (الكيفي) والجمع بين دراسة الموضوع من الخارج ودراسته من الداخل في لحظة دراسية واحدة وفعل دراسي واحد، إذ أن التوفيق بينهما مطلوباً (ابراهيم، 2005: 50).

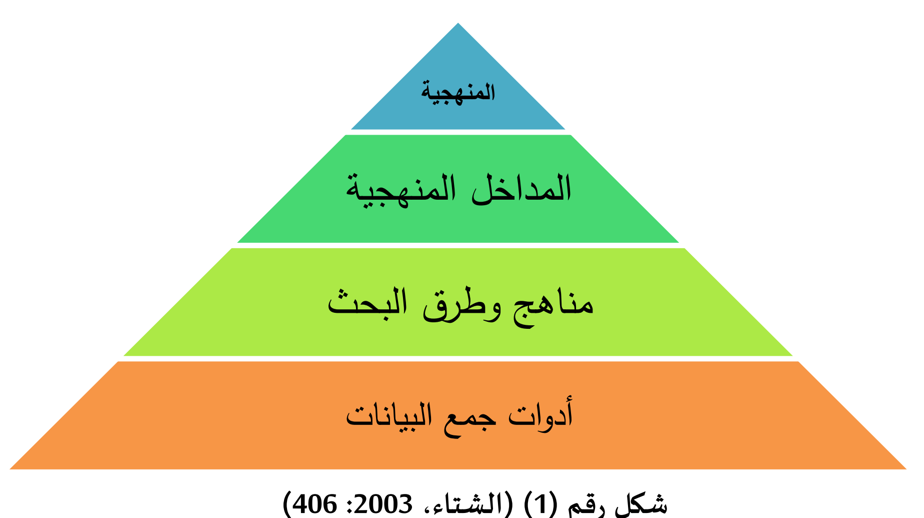
وهناك ضرورة تناول هذين المنهجين بوصفهما يمثلان طرقاً مقترحة لحل مشكلات وجمع المعلومات واستخدام أدوات البحث الاجتماعي، وتفسير النتائج من أجل تناول عدد من الاعتبارات الملموسة في علم الاجتماع. وبالتالي فان المناهج هي أدوات أو طرق تخدم أغراضاً ملموسة وتباين الموضوعات والمشكلات يقتضي تنوع أساليب حلها وتناولها وهذه الغاية هي التي تحدد الحاجة إلى الحلول الكمية أو الحاجة إلى الحلول الكيفية أو الحاجة إلى الاثنين معاً (إبراهيم، 2005: 7- 8). يمكن تحقيق التكامل المنهجي وذلك بدمج هذين المنهجين (الكمي والكيفي) إذ يمثل التكامل المنهجي الوسيلة الوحيدة للجمع بين هذين المنهجين في دراسة واحدة حيث يستطيع الباحث أن يستخدم المنهجين الكمي والكيفي في دراسة الظاهرة الاجتماعية. إذ أن الظاهرة ليست في ذاتها كيفية أو كمية وإنما المقاييس التي نستخدمها هي التي توصف بالكيفية أو الكمية ومن الممكن جداً التغلب على مختلف الصعاب التي تعترض الباحث الاجتماعي باستخدامه التكامل المنهجي في الدراسات الاجتماعية وذلك في الوصول إلى نتائج تتميز بالدقة والصرامة تكون بمثابة قوانين خاصة وإن مبدأ الحتمية متوفر في الميدان الاجتماعي كما هو متوفر في الميدان الطبيعي (حسن، 1998: 116- 117). ومن أجل أن ننظر إلى الظواهر الاجتماعية نظرة متكاملة يجب أن نستخدم في دراستها المنهجين الكمي والكيفي أي تحقيق التكامل المنهجي بين الإجراءات الكمية والإجراءات الكيفية الذي يعد مطلباً أساسياً في دراسة الظواهر الاجتماعية. بمعنى أن لا نعتمد على المنهج التجريبي فقط في دراسة الظواهر الاجتماعية، بل لا بد من الاعتماد إلى جانبه مناهج أخرى كمنهج دراسة الحالة أو المنهج التاريخي مثلاً.

بل إن علماء الاجتماع لا يمانع من استخدام أساليب بحثية متنوعة ومتباينة في آن واحد. "إن الطريقة الأكثر شهرة التي اقتُرحت تحت أسلوب التكامل المنهجي هي طريقة التثليث la triangulation والتي عرفها دينزن Denzin على أنها: عبارة عن مقارنة للمعطيات المتحصل عليها بواسطة منهجين أو أكثر (عادة كمية وكيفية) ومستقلة عن بعضها، وهذا لتعظيم قدرتها التفسيرية، وتقوم على مبادئ أن نقاط الضعف في منهج معين هي عادة نقاط القوة في آخر. وبمزاوجة المناهج يمكن الوصول إلى الأحسن في كل واحد بواسطة تجاوز الهشاشة الفردية لكل منهج.

وقد توالت المحاولات التي تأخذ بهذا المبدأ إعمالاً للمقولة الغربية"لا يوجد من بيننا أقوى منا جميعاً No one us is strong as all of us فأصبح هناك إضافة إلى تعدد: مصادر جمع البيانات وأدوات جمع البيانات، والتعدد داخل الأداة نفسها (باعتماد مقياسين أو أكثر في الأداة الواحدة) تعدد الملاحظين وتعدد المناهج (كمية وكيفية (عباسي، 2011: 171)، ويتأسس على كل ما سبق أن الجمع بين الأساليب الكمية والكيفية معاً يمكن أن يحقق فائدة كبرى في توضيح كل منهما الآخر في دراسة الظواهر الاجتماعية ومن شأن هذا الجمع أن يجعل الدراسة تتمتع بقدر عالٍ من الخصوبة والثراء (شلبي، 2012: 334- 335). فمثلاً تعتبر دراسات الحالة وتحليل المضمون هي أساليب كيفية تسعى محاولة الحصول على الفهم المتعمق للمعاني التي تقف خلف الظاهرة الاجتماعية (القرني، ب. ت: 1).

د- **أدوات جمع البيانات:** ويتحدد المستوى الرابع في البناء المنهجي لعلم الاجتماع بأدوات جمع البيانات وتشير للوسيلة التي يتبعها منهج وأسلوب معين في جمع البيانات حول ظاهرة معينة، وهي عبارة عن وسائل يستخدمها الباحث لالتقاط المعطيات التي تتصل بالفرضيات الموجهة لبحثه من ناحية إضافةً إلى أنها من ناحية أخرى تعبر عن الجوانب المختلفة للمفردات المشاركة في الظاهرة موضع الاهتمام (ليلة، ب. ت: 69). وتعتبر أدوات جمع البيانات عديدة في إطار علم الاجتماع. ويكشف البحث في هذه الأدوات أن بعضها تمت استعارته من العلوم الطبيعية كالملاحظة والتي يمكن أن تكون ناجحة من حيث الاستخدام، بينما البعض الآخر أكثر ارتباطاً بالعلوم الإنسانية والاجتماعية جاءتها الأنساق الفكرية السابقة عليها كتحليل المضمون مثلاً (ليلة، 1991: 42).

- ويتضح مما سبق أن عناصر البناء المنهجي لعلم الاجتماع ترتبط ببعضها بعلاقة منطقية رأسية تأخذ شكلاً هرمياً لمستويات البناء المنهجي للعلم، وذلك لأن المستويات المنهجية الأربعة تتكامل بنائياً وتتساند وظيفياً لتشكل معاً وحدة البناء المنهجي للعلم. فكل منها يحدد المبادئ والأسس التي تحكم تحديد المستوى الذي يليه، ويكشف عن مدى لياقته المنهجية لموضوع الدراسة (الشتا، 2003: 19). والشكل التالي يوضح مستويات البناء المنهجي لعلم الاجتماع:



شكل رقم (1) (الشتاء، 2003: 406)

نلاحظ بأن المنهجية تأتي في قمة الهرم باعتبارها الطريقة العلمية، أما المداخل المنهجية تشير إلى التصور المنهجي، ثم تأتي مناهج وطرق البحث ثم الأدوات، والواقع أن تنوع الاستخدام لأي من المداخل والمناهج والطرق والأدوات تحكمه مبادئ منهجية واحدة تستند إليها الطريقة العلمية عامةً (الشتا، 2003: 406- 407).

فالمستوى الأول وهو المبادئ المنهجية العامة المتمثلة بالمنهجية يرتبط بالتوجه الأساسي لمبادئ المنظور العلمي بالنسبة لصياغة النظرية واختبارها وتناول ظواهر الواقع. كما أنه يحدد اختياراتنا للمداخل المنهجية. ويأتي المستوى الثاني (المداخل المنهجية) ليجسد مبادئ المنهجية، بتحديد التصور المنهجي للمعالجة والتناول إضافة

لتحديده لأبعاد اللياقة المنهجية ومتطلباتها بين القواعد المنهجية لطريقة معينة وموضوع الدراسة المطروح للمعالجة وما تقتضيه القواعد المنهجية تلك من مناهج وأدوات. وبتحديد المناهج والطرق للدارسة على المستوى الثالث تتحدد نوع الأدوات المنهجية الملائمة لجمع البيانات حول الظاهرة (الشتا، 2003: 19- 20).

المبحث الثاني- الأبعاد الأساسية للتكامل المنهجي الأفقي:

هناك أبعاد أساسية للتكامل المنهجي تتعلق بالمستويات الأربعة من مستويات المنهج والتي تشكل هذه الأبعاد التكامل المنهجي (الأفقي) من حيث استخدام أكثر من نظرية، وأكثر من منهج وأكثر من أداة ووفقاً لذلك فإننا سوف نوضح أهم الأبعاد الأساسية لقضية التكامل المنهجي المتعلقة بمستويات المنهج وهي:

أ- **تعدد النظريات التي تتعلق بالمستوى الثاني للمنهج** (المداخل المنهجية المتبعة لفهم الظواهر الاجتماعية): يواجه الباحث في علم الاجتماع بالعديد من النظريات التي تتناول ظاهرة معينة. حيث تقدم كل منها تصوراً معيناً للتناول والتفسير (الشتا، 2003: 198) بالرغم من وجود هذا الكم الضخم من النظريات، فإنه ليس هناك نظرية تحظى بقبول كافة المتخصصين في أي فرع من فروع العلوم الاجتماعية، وذلك أن كل نظرية تنظر إلى الظاهرة من منظور مختلف خاص بها، وعليه فإن اللجوء إلى نظرية بعينها لتفسير ظاهرة اجتماعية ما، من شأنه أن يحد من نظرة الباحث إلى الظاهرة المدروسة بشكل كبير، ويقلل بالتالي من مصداقية تفسيره لتلك الظاهرة (الدامغ، 1996: 3- 4). وهنا نجد الباحث أمام عدد من النظريات المختلفة في مداخلها لتناول الواقع، والمتباينة في الأسس التي تفسر في ضوئها ظواهر الواقع، وبذلك يكون الباحث الاجتماعي في وضع محير ومربك، فإما أن يختار أي من تلك النظريات وإما أن يتخلص من التوجيهات النظرية مطلقاً، وفي كلتا الحالتين ما يقلل من القيمة العلمية لمعطيات المعرفة لبحثه. وذلك ما جعل بعض المنظرين يؤكدون على أهمية النظرية العامة المفسرة للواقع، عندما حاولوا أن يقدموا نماذج نظرية قائمة على أساس التأليف بين النظريات أو تحقيق التكامل النظري لكي يتمكن الباحث من إيجاد أساس نظري أكثر ملائمة لتناول الواقع وتفسيره (الشتا، 2003: 199). والتعدد المنهجي هنا يشير إلى الاستخدام الهادف لنماذج نظرية متنوعة في المشروعات البحثية (جونز، 2010: 206)، وتعدد النظريات يعرف تارةً بالدمج المعرفي وهو صهر النظريات ضمن إطار نظري واحد وتارة أخرى بالتكامل المعرفي (عباسي، 2011: 171). يعتمد التعدد النظري على أكثر من نظرية في إطار الحقل نفسه في دراسة الظاهرة الاجتماعية والذي يسمح بتفسير الظاهرة والنظر إليها من زوايا مختلفة من أجل رسم صورة متكاملة عنها، هو رسم صورة متعددة المستويات للحقيقة لأن الحقيقة قد يكون لها مستويات متعددة وأوجه مختلفة وليست بالضرورة صورة متكاملة الأجزاء (الدامغ، 1996: 5- 6). وباعتبار التكامل المنهجي يقوم على تعدد النظريات والانطلاق من أكثر من منظور فكري فإنه يجعل التفسير المتوصل إليه شاملاً وأكثر دقة وموضوعية (الخواجة، 2010: 111). ويتحقق تكامل البناء المنهجي في عملية صياغة النظرية من خلال تساند المعطيات الكيفية والمعطيات الكمية في عملية البرهنة على النظرية والتحقق الامبيريقي من صحتها إذ أن المشاهدة والتجربة هي التي تمكننا من تحديد صحة النظرية العلمية.

ب- **تعدد المناهج التي تتعلق بالمستوى الثالث** (مناهج وطرق البحث الكمية والكيفية المستخدمة في دراسة الظواهر الاجتماعية): ويتمثل هذا النوع من أبعاد التكامل المنهجي في الجمع بين المنهجين الرئيسيين في علم الاجتماع، هما المنهج الكمي والمنهج الكيفي، (الخواجة، 2010: 113). لقد أفضى الحوار المعرفي Epistemological Debate من أوائل الثمانينيات إلى توفير دافع التطبيق لتطبيق الطرق الكيفية، وبالرغم من قبول المناهج الكيفية، إلا أنها لم تستخدم بشكل واسع لأنه يُنظر إليها بأنها تحتل المرتبة الثانية من حيث الأهمية، وخاصة في الدول النامية التي

تعطي الأولوية للقياس الكمي، وإن كانت النماذج الجديدة New Paradigms تساعد على خلق مناخ أفضل للمنهج الكيفي، وبعض الباحثين يقدمون مطلباً شرعياً للتمسك بالبحث الكيفي، نجد أن الطرق الكيفية Qualitative Methodsتستخدم فقط في حوالي 15% من الدراسات، وغالباً في اتحادها مع الطرق الكمية Methods Quantitative(خاطر، 2008: 79) وفي الاتجاه نفسه دافع آخرون عن علم الاجتماع الكيفي بقولهم (1- Denzin,Norman,1994: vonna,18) أن علم الاجتماع الكيفي يمتد وينتشر على نطاق واسع إلى جانب البحث الكمي. ولاحظ تايلور بأن الباحثين الميدانيين عندما يستخدمون الطرق الكمية إنما يكون لزيادة تقنين الملاحظات، ومن ثم فإن المناهج الكمية والمناهج الكيفية تكمل كليهما الآخر) خاطر، 2008 :83).

إن منهجية البحث الكيفي تلقى قبولاً متنامياً في البحوث الاجتماعية بكافة فئاتها، وهناك العديد من الدراسات التي تستند إلى المناهج الكيفية فضلاً عن تلك التي تستند إلى المزاوجة بين البحث الكمي والبحث الكيفي وبوضوح، فإن المناهج الكمية والكيفية لديها مواطن مختلفة للقوة والضعف، والاستراتيجية المتبعة يجب أن تعتمد على إشكالية البحث الخاضعة للاستقصاء ففي العديد من الأمثلة، نجد أن المداخل الكمية والكيفية يمكن استخدامها في نفس الدراسة (خاطر، 2008 :83- 94- 95). بينما نجد أن المنهج الكيفي يستخدم بصفة أساسية في إنتاج بيانات حول الخبرات والمعاني الشخصية للفاعلين الاجتماعيين ويعتمد هذا المنهج على لغة الفاعل الاجتماعي أو على ملاحظة السلوك الفاعل. فهو الأسلوب الذي يهتم برصد الجوانب التي لا تقع في دائرة الأرقام بل يضفي على التحليل الكمي بعداً آخر هو البعد الكيفي") أبو النصر، 2008: 91). ومن الأساليب الكيفية الرئيسية الملاحظة والمقابلات غير مقننة) عبد الجواد، 2009 :106).

ويرتبط المنهج الكيفي باستخدام المنهج التأويلي التفسيري الذي يهدف إلى فهم الظاهرة للوصول إلى المعنى (Aunger, R.G,1996: 106). كما أن المنهج التأويلي لم يفترض انفصالاً بين الباحث وموضوع بحثه ومن ثم عرف الموضوع من خلال ماهيته الداخلية، وقدم أسلوباً منهجياً تنصهر فيه الذات الباحثة في موضوع بحثها بدلاً من النظر إليه من الخارج باعتبارها شيئاً خارجياً كما في المنهج الكمي (الخواجة، 2010: 115).

وبصفة عامة تبدو المناهج الكمية أكثر ملائمة للبحوث البنائية، والمناهج الكيفية أكثر ملائمة للبحوث التأويلية. ومع ذلك يوجد تداخل شديد في استخدام المناهج الكمية والكيفية ما دام علماء الاجتماع يسعون على كلا النوعين من البيانات ويستخدم عدد كبير من علماء الاجتماع وربما معظمهم هذين النوعين من المناهج لاستكمال البيانات (عبد الجواد، 2009 :107). حيث هناك محاولات كثيرة سعت للجمع بين المدخلين التأويلي (الكيفي) والمدخل البنائي (الكمي) (شلبي، 2012: 336) فالمنهجين الكيفي والكمي ليسا متعارضين أو متضادين، حيث أنه يمكن استخدامهما معاً في نفس البحث. فيكون جانباً من البحث كيفي، وجانباً آخر، يكمله، كمي. وبذلك يحصل الباحث على نتائج من خلال تكامل المنهجين.

ولكل منهج منهما مزاياه وعيوبه ونقاط القوة فيه ونقاط الضعف أيضاً، ومن ثم فإن الجمع بينهما يمثل في الوقت الراهن منهجية ونظرية لأنّ كل منهما يكمل الآخر، وبالتالي يمثل التكامل المنهجي الوسيلة الوحيدة للجمع بينهما عند دراسة الظاهرة الاجتماعية.

ج- **تعدد الملاحظين التي تتعلق بالمستوى الرابع (أدوات جمع البيانات):** ويقوم هذا النوع من أنواع التكامل المنهجي على افتراض أن استخدام ملاحظ واحد لملاحظة ظاهرة ما أو سلوك ما تكون ملاحظته أكثر عرضةً للخطأ والتحيز، حيث إن الباحث في علم الاجتماع يتعامل مع ظواهر ومشاكل لها علاقة مباشرة بالإنسان والبيئة التي يعيش فيها، ولذا فمن المتوقع أن تؤثر الظاهرة محل الدراسة على الباحث وبالتالي على موضوعيته في دراستها، وبالتالي فقد أكد عدد من المهتمين بمناقشة قضية الموضوعية في علم الاجتماع أن تحقيقها أمر صعب المنال،

ويرجع ذلك إلى أن موضوعات العلوم الاجتماعية وكذلك نتائجها ذات حساسية وتأثير في القيم والغايات والمصالح (**عبد المعطي، 1997: 68**) وترتبط الموضوعية ارتباطاً وثيقاً بقضية العلم والقيم، وهي القضية التي شغلت حيزاً وأثارت جدلاً بين المشتغلين في العلوم الاجتماعية بشكل عام فالجدل قائم حول: هل هناك علم خال من القيم أم أن القيم تلعب دوراً في توجيه البحث العلمي، وبالتالي توجيه العلم نفسه (**الدامغ، 1996: 9**). إذ أن الاعتماد على أكثر من ملاحظ في دراسة ظاهرة ما كفيل بالحد من ظهور ذاتية الباحث في تلك الدراسة، ذلك أن ظهور ذاتية الباحثين في حالة تعددهم سيؤدي بالضرورة إلى تضارب تقارير الملاحظين وهو ما يشكل إشكالية منهجية وعليه فاللجوء إلى تعدد الملاحظين كفيل بالحد من هذه الإشكالية المنهجية. فتعدد الملاحظين من شأنه أن يضفي مصداقية أكثر على البيانات ويقلل من الأخطاء مما يؤدي بالتالي إلى الابتعاد عن التحيز الناجم عن الاعتماد على ملاحظ واحد فقط، وهذا بدوره يقود إلى معرفة أدق وأصوب وأكثر قرباً من الواقع الاجتماعي (**الدامغ، 1996: 10**).

د- **تعدد أدوات جمع البيانات التي تتعلق بالمستوى الرابع** (أدوات جمع البيانات): ويتمثل هذا البعد من أبعاد التكامل المنهجي على تحديد أدوات جمع البيانات وذلك وفقاً لمبدأ التعدد المنهجي الذي يتبناه الباحث، حيث يختار من الطرق والأدوات ما يتلاءم مع طبيعة موضوع الدراسة من ناحية، ويتلاءم كذلك مع أسلوب البحث المتبع من ناحية أخرى، وما يتلاءم أيضاً مع الظروف الاجتماعية والنفسية والبيولوجية التي تسيطر على الظاهرة موضوع الدراسة، إلا أن هذا لا يعني الاعتماد على أداة واحدة فقط، (أحمد، 1982: 261) " بل قد يعتمد الباحث على أكثر من أداة، فيجمع بين أداتين أو أكثر حتى يدرس الظاهرة من جميع نواحيها وليكتشف عن أبعادها المتعددة طبيعتها بدقة ونجاح" (حسن، 1998: 307)، ولأن استخدام أكثر من أداة يجعل من كل أداة بمثابة ضابط للمعلومات ودقتها، كمثال: فإذا كانت ملاحظة مبنى في قرية توضح وجود كهرباء فهذا لا يعني دخول الكهرباء إلى القرية كلها، إذ لو استخدم الباحث المقابلة إلى جانب الملاحظة فقد تبين له أن صاحب المبنى فقط يمتلك موتوراً لتوليد الكهرباء دون باقي القرية، وهنا تصبح الملاحظة كضابط لدقة البيانات التي تحصل عليها عن طريق الملاحظة ولذا يفضل عدم الاكتفاء بأداة واحدة لجمع البيانات (أحمد، 1982: 261). يأخذ هذا النوع من أنواع التكامل المنهجي شكلين رئيسيين أولهما تعدد أدوات جمع البيانات. وثانيهما التعددية داخل الأداة نفسها.

أما الشكل الأول فيتمثل في استخدام أكثر من أداة من أدوات جمع البيانات كأن يستخدم الباحث الملاحظة والمقابلة أو الملاحظة والاستبيان (**محمد، 1981: 519- 520**)، من ناحية أخرى يبرز استخدام أكثر من أداة في دراسة الظاهرة الاجتماعية على افتراض أن نقاط الضعف في أداة معينة هي نقاط القوة في أداة أخرى. لذا فإن استخدام أكثر من أداة من أدوات جمع البيانات كفيل بتلافي العيوب الموجودة في كل أداة لوحدها (**الدامغ، 1996: 10**). كما أن الجمع بين المقابلة والاستبيان في دراسة ظاهرة ما كفيل بتلافي العيوب الموجودة في كلاهما، وبالتالي فإن استخدام الأداتين معاً يوفر للباحث في وقت واحد درجة عالية من الإحكام والدقة والصدق، ولكن هذا الاستخدام لا يتم بشكل آلي كأن تعرض المادة الكمية منفصلة عن المادة الكيفية، ولكن بشكل تطابقي، ويعني ذلك أن تغطي المقابلة نفس العناصر التي يغطيها الاستبيان بحيث يتناول الاستبيان الموضوع بشكل معين، بينما تتناوله المقابلة بشكل مفصل (**الخواجة، 2010: 119**). أما الشكل الثاني في تعدد الأدوات كنوع من أنواع التكامل المنهجي في استخدام أكثر من مقياس داخل الأداة نفسها، كأن يقوم الباحث باستخدام ثلاثة مقاييس مختلفة داخل استمارة بحث واحدة. ويعتبر هذا النوع أكثر أنواع التعدد المنهجي استخداماً وبالأخص عندما تكون الظاهرة المدروسة متعددة الأبعاد

والجوانب بحيث تتضمن الأداة مقاييس مختلفة بحيث يقيس كل مقياس بعداً من أبعاد الظاهرة (**الدامغ، 1996: 12**).

هـ- **تعدد مصادر جمع البيانات التي تتعلق بالمستوى الرابع** (أدوات جمع البيانات): يعتبر تحديد الباحث للمصادر التي سيجمع بياناته منها عملية هامة لأنها تساعد في تحديد الأداة الملائمة لجمع البيانات ولأن من بين المعايير الأساسية في اختيار أداة معينة مدى تلاؤمها مع مصدر جمع البيانات (عبد المعطي، 1997: 183).

ويأخذ هذا النوع من أنواع التكامل المنهجي شكلين رئيسيين الأول: المصادر الغير ميدانية (الثانوية) وهي المصادر الفرعية المكتوبة والمدونة بطريقة أو بأخرى مثل البحوث السابقة والبيانات الإحصائية الرسمية كالتعدادات العامة للسكان، والوثائق والسجلات التاريخية التي تتضمن الوثائق المنشورة مثل الكتابات الرسمية وشبه الرسمية مثل الأوامر والقرارات، وعادات الشعوب أو المخطوطات وعادة ما تكون المخطوطات من نسخة واحدة وهي تعتبر المصادر الأولية التي يحتاجها الباحث للرجوع إليها (الخواجة، 2010: 119) وتجدر الإشارة إلى أنه باستطاعة الباحث أن ينجز بحثاً كاملاً أو بعض أجزاء بحث بالاستناد إلى هذا المصدر (عبد المعطي، 1997: 183) كما تعد الوثائق الشخصية مصدراً من مصادر غير ميدانية التي يمكن أن يستعين الباحث بها خاصة في المرحلة الاستطلاعية من بحثه مثل الرسائل الشخصية والخطابات. أما الشكل الثاني: فيتمثل في المصادر الميدانية (الأولية) وهي المصادر التي تتنوع بتنوع مجالات الاهتمام من جانب، ووحدات التحليل السوسيولوجية من جانب آخر ومن نماذج هذه المصادر الميدانية الإخباريون وهم الأشخاص الذين يعرفون بحكم وضعهم في المجتمع قدراً من البيانات التي تفيد البحث كما يتمثل في استخدام الملاحظة والاستبيان والمقابلة سواء كانت فردية أو جماعية (عبد المعطي، 1997: 188- 192). ويعتمد تحديد مصادر البيانات وجمعها على الفرضية التي ينطلق منها البحث إذ بدون فرضية واضحة لا نستطيع معرفة الحقائق التي سنجمعها ففرضية البحث تعتبر أهم نقطة في عملية البحث وهي جسر بين العلمين النظري والميداني أي النظريات والحقائق التي تساعدنا على معرفة أين نبحث. وعلى هذا يقوم تعدد مصادر جمع البيانات على ضرورة استخدامه بهدف التأكد من مصداقية البيانات من المصادر المختلفة، أي الميدانية (المصادر الأولية) والغير ميدانية (المصادر الثانوية) وغالباً ما يستخدمان ليكمل أحدهما الآخر، وذلك لفهم الظاهرة من زوايا مختلفة (الخواجة، 2010: 120).

وبالرغم من لجوء علم الاجتماع إلى التعدد في المناهج والنظريات، فإن طرح أسلوب التكامل المنهجي يعد ضرورة أساسية من الناحية النظرية والمنهجية لدراسة الظواهر الاجتماعية بشكل أكثر دقة وعمقاً.

المبحث الثالث: إسهام التكامل المنهجي في إعلاء قيمة المنتج البحثي في دراسة الظاهرة الاجتماعية الواحدة:

تتجلى فاعلية التكامل المنهجي باعتباره هو "أنسب مناهج البحث وأكثرها ملائمة لطبيعة العلوم الاجتماعية في تلافي القصور في عدم الدقة وعدم **الموضوعية، حيث إن** التكامل المنهجي يمثل الارتقاء عن هذا القصور الناتج عن استخدام أي منهج أو أداة، إذ أنه يخلو من تحيز لنظرية أو لمنهج أو لأداة أو لمصدر بيانات بعينه. ولعل أكثر ما يعيق أداء الباحثين ويقلل إلى حد ما من **قيمة إنتاجهم العلمي** هو اعتمادهم على منهج واحد أو أداة واحدة أو نظرية أو مصدر واحد عند توظيفه في دراسة ما منفرداً (**الدامغ، 1996: 16**). وبذلك يكون الباحثون في علم الاجتماع قد حقق الهدفين معاً أي (الوضوح والدقة)" فكل ظاهرة أو عملية اجتماعية أو بعد من أبعاد بنية المجتمع له جوانبه الكمية والكيفية شرط أن يدرك الباحث ويتدرب تدريباً جاداً على كيفية وحدود استخدام كل أسلوب من الأساليب. فالظاهرة السكانية مثلاً بحاجة إلى إبراز وتدقيق لأبعادها الكمية كما هي بحاجة إلى فهم العوامل المؤثرة في كل هذا

والآثار المجتمعية المترتبة عليه، وبالتالي فإن كلا المنهجين يكمل إحداهما الآخر في علم الدراسات الاجتماعية وليدرك المتطرفون في توظيف الإحصاء أنه لو كان الرقم والكم هو الغاية لكان المتخصصون في الإحصاء أكثر قدرة من غيرهم على قيادة بحوث علم الاجتماع (**عبد المعطي، 1997: 141- 142**). وهنا تقف معالجتنا لوحدة المعطيات الكيفية والمعطيات الكمية وتكاملهما بنائياً وتساندهما وظيفياً في تنمية وتطور البناء النظري لعلم الاجتماع، عند مستوى صياغة النسق التفسيري. الذي يحقق للباحث وضوح الرؤية ويساعده في عملية التفسير للظواهر الاجتماعية المطروحة للدراسة (**الشتا، 2003: 188- 189**). إذ نجد أن كثيراً من الدراسات التي تستخدم هذين المنهجين أي (المنهج الكمي والمنهج الكيفي) عادةً ما تصل إلى نتائج قوية (**ريان، 2003: 10**). وما الجمع بين الأسلوبين الكيفي والكمي في بعض البحوث الاجتماعية إلا بقصد الشمول والإحاطة بموضوعات البحوث. " ومن الواضح أن مناهج البحث الاجتماعي متكاملة بحيث لا يستغني الباحث بأحدها عن بقية المناهج، ونحن في حاجة إلى هذه المناهج جميعاً لفهم الظواهر الاجتماعية ومعرفة الظروف التي تحيط بها، والقوانين التي تخضع لها (**عثمان، 1975: 303**). فإنه من الضروري أن تراجع العلوم أسسها المعرفية والمنهجية على الدوام، وتطورها وفقاً لتطور الواقع. وقد طالت هذه المراجعة علاقة المنهج الكمي بالمنهج الكيفي والدعوة إلى التكامل المنهجي بينهما، وتجاوز الثنائيات مثل ثنائية الفهم والتفسير، وثنائية الذاتية والموضوعية. فبدلاً من هذه الثنائيات لا بد من البحث فيما هو مشترك. وقد أدى ذلك إلى تصاعد المرونة والانفتاح المنهجي. وقد طرح السؤال عما يتمخض عنه البحث الاجتماعي العلمي، وما قيمته العلمية (**عثمان، 1975: 346**). ومن هنا يمكن أن نقول بأن لكل نظرية منهج ولكل منهج نظرية، ولكل باحث منهجيته، ومن الأفضل أن نستخدم في البحث الاجتماعي عدة مداخل نظرية وتكون إحداها مرجعية للبحث (**عرابي، 2007: 347**) وتعكس هذه البداية لمسار البحث الاجتماعي مجموعة من الأسس المنهجية والمعرفية، أولها أن بداية البحث هي بداية تصورية، تتمثل في الفروض التي تسبقها مجموعة من المشاهدات التي وضعت تلك الفروض لتفسير تلك المشاهدات، أما ثاني تلك الأسس فهو معرفي، يعكس تآزر وظائف التصور العقلي والمشاهدات الحسية منذ بداية عملية البحث الاجتماعي (**عثمان، 1972: 93**). في هذا المجال دعا الدكتور عارف عثمان إلى التآزر المنهجي للمشاهدات الحسية (الكمية) والتصورات العقلية (الكيفية) على السواء، وقد كان لذلك تأثيره الواضح على اتجاه إرساء دعائم نظرية التكامل المنهجي ليتخذ منها أساس لدعم مناهج البحث التي نستخدمها للحصول على البيانات المعرفية حول الظواهر الاجتماعية (**عثمان، 1972: 110**).

وفي هذا الصدد يجري الحديث عن عملية التكامل المنهجي (الكمي والكيفي)، وإزالة التناقض (النظري والمنهجي في علم الاجتماع)، الذي كان نتيجة للأخطاء المنهجية التي وقع فيها أوغست كونت ذلك أنه وضع لعلم الاجتماع أسساً منهجية لا تتلاءم مع طبيعة الإطار التصوري للمجتمع كما حدده ولذا لم تستند صياغته لهذا العلم إلى اتساق داخلي بين النظرية والمنهج، ولهذا فقد أفادت نظرية التكامل المنهجي من هذه المحاولة الخاطئة وحاولت تفادي ما يعتريها من قصور. ولذا نضع التكامل النظري مصادرة للتكامل المنهجي، وكأساس يقام عليه البناء المنهجي لعلم الاجتماع. ذلك لأن هناك رابطة منطقية بين التصور والمنهج. في حين إذا كان التصور متكاملاً يكون النسق المنهجي أي المنهج المستخدم في دراسة التصور المتكامل متكاملاً أيضاً بدوره يضع إمكاناته للكشف عن كل ما يحويه التصور المتكامل للظواهر الاجتماعية من أبعاد (**عثمان، 1972: 201**). فمنهجية التكامل ولا منهجية الوحدة والاختلاف، وهذا ما يميز العلوم الاجتماعية ويلتقي هذا التصور في مجال التكامل المنهجي الكمي والكيفي. وبذلك لم يعد الحديث عن صراع المناهج قائماً، بل عن دمجها وهناك تصوران في هذا الصدد الأول هو النمط المرحلي الذي يتبناه أصحاب المنهج الكمي وهو أن المناهج الكيفية تساهم في توليد الفرضيات بينما تهدف المناهج الكمية إلى اختبار

الفرضيات (**عرابي، 2007: 348**)، وهناك التصور الكيفي وهو أن المنهجين يكملان بعضهما بعضاً. فالباحث يوظف معرفته النظرية والميدانية في توليد الفرضيات ومن ثم في اختبارها (**William Foote Whyte,1984**).

المبحث الرابع- أهمية التكامل المنهجي في حل أزمة المنهج في علم الاجتماع:

يعاني علم الاجتماع في الآونة الراهنة من أزمة في المنهج* انعكست على تفسير الواقع الذي نعيشه، مما جعل علم الاجتماع يعاني من إشكالية اغتراب البحث الاجتماعي عن القضايا والمشكلات الاجتماعية الجوهرية للمجتمع الإنساني وعجزه عن استخلاص مناهج قادرة على وصف ودراسة ومعرفة هذه القضايا وتلك المشكلات (الخواجة، 2010: 105).

وفي ظل ضعف المناخ العلمي هذا، فقد تردى المستوى المنهجي والأداء العلمي للدراسات الاجتماعية وأصبح الباحثون في علم الاجتماع يعانون من العجز المنهجي إذ تفتقد الكثير من البحوث للإتقان المنهجي من جمع المعلومات إلى أسلوب الكتابة، إلى ترابط الأفكار وتنظيم الموضوع وطرح المشكلة وإجراءات الضبط المنهجي وتحليل المشكلة وتفسيرها، كل هذا أثر على حالة التردي التي تشهدها العلوم الاجتماعية بشكل عام (الخواجة، 2010: 105).

وعلى الرغم أن الكثير من علماء الاجتماع من أمثال دون مارتندال وبول لازارسفيلد* وغيرهم أكدوا عالمية المنهج وخصوصية المشكلات، إلا أن علم الاجتماع حيث يقول هنري بوان كاريه *Henri Poincaré (هو العلم الذي يضم أكبر عدد من المناهج وأقل عدد من النتائج)، ومع أن هذا القول فيه الكثير من التعسف إلا أنه يوضح الأزمة أو المشكلة التي تواجه المشتغلين في مجال البحث الاجتماعي من عدم قدرتهم على استخدام ما هو متاح لهم من مناهج وأساليب للبحث في الحصول على نتائج كافية لتفسير الظواهر الاجتماعية واستنباط القوانين الاجتماعية التي تحكم هذه الظواهر، ولكن الذي لا شك فيه أن العلوم الاجتماعية تعاني من الناحية المنهجية قصوراً واضحاً يتمثل في عدم دقتها وعدم موضوعيتها وهي بالإضافة إلى ذلك تعاني من كثرة الخلافات بين المشتغلين فيها حول المنهجية الملائمة (الخواجة، 2010: 11)، فإن هذه المناقشات الخلافية تمثل الآن في علم الاجتماع تحديات فكرية تتطلب أن يواجهها الباحثون في هذا العلم بمحاولات للتآلف والتكامل ما بين الأسلوب الكمي والأسلوب الكيفي فيما يسمى بأسلوب التكامل المنهجي (عثمان، 1972: 1- 2) وهنا تبرز أهمية تكامل هذين الأسلوبين في البحوث الاجتماعية عند دراسة الظواهر الاجتماعية فلا يزال الكثير من المتخصصين في بعض العلوم الاجتماعية ومن بينهم علم الاجتماع يقولون إن التعبير الكمي لا يوصل الباحث إلى معرفة الحقائق وماهية الظواهر (التير، 1986: 8).

---

* أزمة منهج باعتباره أسلوباً في التفكير وإطاراً شمولياً لتفسير الوقائع الاجتماعية والبحث عن العلاقات القائمة بينها وفقاً لرؤية نظرية منهجية محددة.

* عالم اجتماع نمساوي- أمريكي ولد في فيينا قام بالتدريس في قسم علم الاجتماع بجامعة كولومبيا، وهو عالم مناهج بحث يتميز بالخصوبة والقدرة الإبداعية الهائلة. ويمكن القول إن لازار سيفيلد كان صاحب أهم تأثير يحدثه شخص واحد على المنهج الكمي في علم الاجتماع. فلقد قام بتطوير البحوث المسحية الاجتماعية كما قام بإنشاء مكتب البحوث الاجتماعية التطبيقية والذي يعد أول مؤسسة ناجحة لـ (المسح الاجتماعي) والذي كان سببا في إرساء قاعدة البحث لديه بما وفر له وسيلة الابتكار المنهجي، وقاعدة تدريب لجيل كامل من الباحثين الشبان الذين يستخدمون المنهج الكمي. وهو من أبرز الداعين للبحوث المسحية. انظر مرجع: (**مان، 1994**. و (**سكوت، مارشال، 2011: 30**).

* **هنري بوانكاريه** (1854- 1912) هو أحد أعظم العلماء الفرنسيين في مجال الرياضيات والفيزياء النظرية كما كان من فلاسفة العلوم، الذي يعد قادرا على فهم مختلف فروع الرياضيات والمساهمة فيها.

ومن أجل رفع المستوى المنهجي والأداء العلمي وحل الأزمة والخلاف لا بد من ضرورة السعي لابتكار أساليب منهجية وتطوير طرق البحث. "حيث نجد أن تبني أسلوب التكامل المنهجي يساعد على الخروج من هذه المشكلة والارتقاء عن تلك الخلافات بين المشتغلين في العلوم الاجتماعية إذ أنه يخلو من تحيز لنظرية أو لمنهج، أو لأداة، أو لملاحظ، أو لمصدر بيانات بعينه") الخواجة، 2010: 11). ونتيجة للهجوم الحاد من أصحاب الاتجاه الكيفي على البحوث التي تستخدم الاتجاه الكمي انصب هذا الهجوم على أصحاب الاتجاه الكمي الذين يختزلون القيم والاتجاهات في أرقام ونسب، بينما هي أعظم وأهم من ذلك (Alan Bryman,2004) وفي الواقع، إن ذلك الخلاف الجدلي بين أنصار كل من المنهج الكيفي والمنهج الكمي يتمثل في محاولة إبراز نقاط القوة في المنهج المرغوب فيه وإبراز نقاط الضعف في المنهج الآخر. فأنصار المنهج الكمي على سبيل المثال، يشيرون إلى أن المنهج الكيفي تظهر فيه ذاتية الباحث وأن النتائج المتحصل عليها باستخدام هذا المنهج نابعة من ذاتية الباحث، وعليه فهو أبعد من المنهج الكمي عن الموضوعية وبالتالي عن العلم. أما أنصار المنهج الكيفي فيرون أن المنهج الكمي يمثل انسياباً لا مبرر له خلف الأرقام والإحصاء، التي لا يمكن أن تعبر بصدق عن ظاهرة ما، ولا تمكن من التمعن في دراسة الظواهر الاجتماعية بصفة عامة لذا فهي سطحية. ومع ازدياد حدة الخلاف بدأت تظهر مؤخراً الكتابات المعتدلة التي تنادي بأن كلا المنهجين له مزاياه وله عيوبه وأن هناك متسعاً في العلوم الاجتماعية لكليهما وعليه فكلاهما مطلوب. وحقيقة الأمر أن هذين المنهجين مكملان لبعضهما إذ أن كلا منهما ينظر إلى الظواهر الاجتماعية من زاوية مختلفة. وقد يتبادر إلى الذهن في أول وهلة سؤال يتعلق بكيفية أو مدى إمكانية تكامل المنهجين (الكمي والكيفي) حيث يمثل التكامل المنهجي الوسيلة الوحيدة للجمع بين هذين المنهجين في دراسة واحدة، إذ بإمكان الباحث أن يستخدم المنهجين الكمي والكيفي معاً في دراسة الظاهرة الاجتماعية نفسها مستخدماً التكامل المنهجي (الدامغ، 1996: 17). ومدى فاعليته والذي يغني البحث بنتائج دقيقة وقوية تساهم في إثراء المعرفة السوسيولوجية وتعميقها والذي يؤدي إلى تقديم تفسير واضح ودقيق لهذه الظاهرة المدروسةِ، وبالتالي يؤدي إلى تلافي عيوب المنهجين والجمع بين مزاياهما." ويبقى التكامل المنهجي مطلباً من المفروض أن يسعى الباحثون إلى تحقيقه متى ما كان ذلك متاحاً") الدامغ، 1996 :17).

أهم نتائج البحث:

1- إن الاعتماد على المنهج الكمي في دراسة الظواهر الاجتماعية لا يوصل الباحث إلى نتائج دقيقة وصادقة حول المشكلة المتناولة، إذ إن المعالجة الكمية للظواهر تساعد الباحث الاجتماعي على فهم مدى تنوع الظواهر الاجتماعية وفهم خصائصها المشتركة، إلا أنه قد ارتفعت أصوات عديدة تحذر من الإغراق في البحوث الامبيريقية في دراسة الظواهر الاجتماعية، من منطلق أن البحث الامبيريقي المحض يجرد الظاهرة من أبعادها التاريخية وخصوصيتها الإنسانية، لذلك دعا بارسونز إلى ضرورة وجود ارتباط ما بين النسق النظري والمفهومات الإجرائية ومن هنا فقد حبذا الأخذ بالمناهج النظرية والمناهج الامبيريقية الكمية في نفس الوقت. ويذهب بورديو إلى أنه يجب أن لا نهمل مثلاً أية أداة من الأدوات التي تعطي لعملية مصادقة التجربة ما لها من دقة وقوة ومن هنا تأتي ضرورة الجمع بين النوعين فالبحوث الميدانية بحاجة إلى إطار نظري أو معرفي تسير على هديه، كما أن نتائج البحث الميداني يجب أن تصاغ في إطار نظري لتوظف لاحقاً لخدمة باحثين آخرين وخدمة المجتمع، كما أن البحوث النظرية لا يمكنها أن تحلق في فراغ وتنفصل عن الواقع لأن النظرية العلمية هي التي تثبت قدرتها على التعامل مع الواقع، ولأن العلاقة بين النظرية والميدان علاقة جدلية كل منهما يثري الآخر.
2- ساهم التكامل المنهجي في تقليل حدة الخلاف بين المشتغلين في العلوم الاجتماعية.

3- بينت الدراسة أهمية التكامل النظري وبالتالي ضرورة وأهمية الاعتماد على أكثر من مدخل لتحليل الظواهر المدروسة مما له التأثير الكبير على نتائج البحث. وهذا يؤكد على أهمية تعدد المداخل المنهجية إذ إن البحث بدون نظرية يبقى مجرد تجميع بيانات لا فائدة منها من هنا جاءت أهمية التكامل بين النظرية والتطبيق.

4- إن المنهج الكيفي لا يكفي لاستخدامه في معالجة الظواهر الاجتماعية بل لابد من استخدامه إلى جانب المنهج الكمي ليشكلان مع بعضهما دعماً أفضل وأقوى للتفسير والتحليل.

5- وقد أكدت الدراسة أيضاً على أن استخدام أداة واحدة لا تكفي للوصول إلى معلومات متنوعة عن الظاهرة ولا يسمح للوصول إلى نتائج لها قيمتها العلمية والمعرفية حول الظاهرة المتناولة للدراسة.

توصيات البحث:

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها توصي الباحثة بالتالي:

1- دعوة الباحثين إلى استخدام أسلوب التكامل المنهجي في دراسة الظواهر الاجتماعية للوصول إلى نتائج دقيقة وقوية.

2- ربط النظرية بالواقع الاجتماعي لأن البحث الاجتماعي أعمى بدون النظرية والنظرية عرجاء بدون البحث.

3- ضرورة استخدام شكل واحد على الأقل من أشكال وأبعاد التكامل المنهجي في الدراسة الواحدة.

المصادر والمراجع

أولاً- المراجع بالعربية:

- أبراش، إبراهيم (2009). **المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية**. ط1. دار الشروق. عمان.
- إبراهيم البيومي غانم. (2008). **مناهج البحث وأصول التحليل في العلوم الاجتماعية**، ط1. مكتبة الشروق الدولية. القاهرة.
- إبراهيم، عبد الله. (2001). **علم الاجتماع (السوسيولوجيا)**. ط1. المركز الثقافي العربي. الدار البيضاء.
- إبراهيم، عبد الله. (2005). **الاتجاهات والمدارس في علم الاجتماع دراسة في فلسفة العلم (الأبستمولوجيا)**. ط1. المركز الثقافي العربي. الدار البيضاء. المغرب.
- ابن منظور. (1990). **لسان العرب**. تحقيق أحمد فارس. دار الفكر. مادة نهج.
- أبو النصر، محمد زكي. (2008). **لياقة التصميم المنهجي للبحث الاجتماعي**. ط1. مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة.
- الأخرس، محمد صفوح. (1984). **علم الاجتماع**. جامعة دمشق. دمشق.
- الأخرس، محمد صفوح. (1997). **المنهج وطرائق البحث في علم الاجتماع**. ط5. جامعة دمشق. دمشق.
- بدران، محمود عبد الرشيد (ب. ت). **علم الاجتماع ودراسات المرأة تحليل استطلاعي**. مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية. القاهرة.
- بنيان، جميل عبد الله. (2010). **البنية والفعل في تنظير ما بعد الحداثة في علم الاجتماع**، رسالة دكتوراه غير منشورة. قسم علم الاجتماع. كلية الآداب. جامعة عين شمس. القاهرة.
- ترجمة: عبد الله شلبي، **علم الاجتماع الاتجاهات النظرية والاستراتيجيات البحثية**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط1، 2012
- التير، مصطفى عمر. (1986). **مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي**. ط1. دار الكتب الوطنية. بنغازي.
- الجولاني، فادية. (2006). **تصميم البحوث الاجتماعية وتنفيذها**. المكتبة المصرية. الإسكندرية.

- جونز، فيليب. (2010). **النظريات الاجتماعية والممارسة البحثية** ط1. ترجمة: محمد ياسر الخواجة. مصر العربية. القاهرة.
- الجوهري، محمد. (2008)، **طرق البحث الاجتماعي**. الدار الدولية للاستثمارات الثقافية. القاهرة.
- حسن، سمير إبراهيم. (2012). **تمهيد في علم الاجتماع**. ط1. دار المسيرة. عمان.
- حسن، عبد الباسط محمد. (1998). **أصول البحث الاجتماعي** ط12. مكتبة وهبة. القاهرة.
- الحمداني، موفق وآخرون. (2006). **مناهج البحث العلمي أساسيات البحث العلمي.** ط1. جامعة عمان للدراسات العليا. مؤسسة الوراق. عمان.
- خاطر، أحمد مصطفى محمد. (2008). **استخدام المنهج العلمي في بحوث الخدمة الاجتماعية**. المكتب الجامعي الحديث. الإسكندرية.
- الخرابشة، عمر محمد عبد الله. (2012). **أساليب البحث العلمي**. ط2. دار وائل. عمان.
- الخواجة، محمد ياسر. (2010). **البحث الاجتماعي أسس منهجية ونماذج تطبيقية**. ط1. مصر العربية. القاهرة.
- الخولي، يمنى طريف. (2020). **مفهوم المنهج العلمي**. ط1. مؤسسة هنداوي. المملكة المتحدة.
- الدامغ، سامي. (1996). **التعدد المنهجي. أنواعه ومدى ملاءمته للعلوم الاجتماعية في مجلة العلوم الاجتماعية** العدد4. المجلد 24. جامعة الكويت. الكويت.
- رجب، إبراهيم عبد الرحمن. (2003). **مناهج البحث في العلوم الاجتماعية**. دار عالم الكتب. الرياض.
- ريان، عادل محمد. (2003). **استخدام المدخلين الكيفي والكمي في البحث دراسة استطلاعية لواقع أدبيات الإدارة العربية**، المؤتمر العربي الثالث. البحوث الإدارية والنشر. القاهرة.
- الساعاتي، حسن؛ الساعاتي، سامية. (2006). **تصميم البحوث الاجتماعية ومناهجها وطرائقها وكتابتها.** ط3. دار الفكر العربي. القاهرة.
- سامي عريفج وآخرون. (1999). **مناهج البحث العلمي وأساليبه**. ط2. دار مجدلاوي. عمان.
- السعدني، عبد الرحمن محمد. (2010). **مدخل إلى البحث العلمي**. دار الكتاب الحديث. القاهرة.
- سكوت، جون؛ مارشال، جوردون. (2011) موسوعة علم الاجتماع، ط2. (ترجمة، محمد الجوهري وآخرون). (مراجعة وتقديم، محمد الجوهري). المجلد الثالث. العدد: 1878. المركز القومي للترجمة، القاهرة.
- سيد أحمد، غريب محمد. (1982). **تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي**. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية.
- الشتا، السيد علي. (2003). **المنهج العلمي والعلوم الاجتماعية**. المكتبة المصرية. الإسكندرية.
- شفيق، محمد. (2000). **البحث العلمي. الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية**. ط4. المكتبة الجامعية. الإسكندرية.
- شيا، محمد. (2008). **مناهج التفكير وقواعد البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**. ط2. مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر. بيروت.
- صابر، فاطمة عوض؛ ميرفت علي خفاجة. (2002). **أسس ومبادئ البحث العلمي**. ط1. مكتبة الإشعاع الفنية. الإسكندرية.
- الصايغ، عبد الله أحمد. (1983). **الموضوعية في البحث الاجتماعي دراسة الخلاف بين بعض المدارس الاجتماعية حول المنهج والموضوع**. رسالة ماجستير. قسم علم الاجتماع. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. جامعة دمشق.

- الصعيدي، حسن فوزي حسن. (2000). **المنهج النقدي عند المتقدمين من المحدثين وأثر تباين المنهج**. رسالة ماجستير. قسم اللغة العربية والدراسات العربية. كلية التربية. جامعة عين شمس.
- الطراح، علي أحمد. (2009). **تصميم البحث الاجتماعي**. ط1. مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة.
- عباس، خليف. (2011). **الرسائل الجامعية لقسم الاجتماع في معهد البحوث والدراسات العربية دراسة تحليلية لتوجهاتها الإيديولوجية ومضامينها النظرية والمنهجية للفترة 1985- 2008**. رسالة ماجستير. قسم البحوث والدراسات الاجتماعية. معهد البحوث والدراسات العربية. القاهرة.
- عباسي، نعمان. (2011). **مقاربات علم الاجتماع بين التكامل والتعدد "دراسة تحليلية في طبيعة المعرفة السوسيولوجية بين وحدة العلم وخصوصيات الواقع**. رسالة دكتوراه. قسم علم الاجتماع. كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة منتوري – قسنطينة. الجزائر.
- عبد الجواد، مصطفى خلف. (2009). **نظرية علم الاجتماع المعاصر**. ط1. دار المسيرة. عمان.
- العبد الكريم، راشد بن حسين، **البحث النوعي: نحو نظرة أعمق في الظواهر التربوية**، وزارة التربية والتعليم، مجلة آفاق العدد 125، الرياض.
- عبد المعطي، عبد الباسط. (1997). **البحث الاجتماعي محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده**. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية.
- عثمان، محمد عارف. (1971). **المنهج الكيفي والكمي في علم الاجتماع في ضوء نظرية التكامل المنهجي لدراسة الظواهر الاجتماعية**. رسالة دكتوراه. قسم علم الاجتماع. كلية الآداب. جامعة القاهرة. القاهرة.
- عثمان، محمد عارف. (1972). **المنهج في علم الاجتماع. الجزء الثاني. نظرية التكامل المنهجي في علم الاجتماع**. دار الثقافة. القاهرة.
- عثمان، محمد عارف. (1975). **المنهج في علم الاجتماع**. مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة.
- عرابي، عبد القادر. (2007). **المناهج الكيفية في العلوم الاجتماعية**. دار الفكر. دمشق.
- العزاوي، رحيم يونس كرو. (2008). **مقدمة في منهج البحث العلمي**. ط1. دار دجلة. عمان.
- عقيل، عقيل حسين. (1999). **فلسفة مناهج البحث العلمي**. مكتبة مدبولي. القاهرة.
- عمر، معن خليل، (2004). **مناهج البحث في علم الاجتماع**. ط1. دار الشروق. عمان.
- عودة، محمود. (ب. ت) **أسس علم الاجتماع**. دار النهضة العربية. بيروت.
- غدنز، أنتوني. (2005). **علم الاجتماع**. ط1. ترجمة، (الدكتور فايز الصُيَاغ). مركز دراسات الوحدة العربية. لبنان. بيروت.
- القاسم، ميادة. (2010) **المتغيرات المسؤولة عن تأخر سن الزواج عند الشباب وانعكاساته على حياتهم الاجتماعية**. رسالة ماجستير غير منشورة. قسم علم الاجتماع. كلية الآداب. جامعة عين شمس. القاهرة.
- قنديلجي، عامر إبراهيم. (2012). **البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والالكترونية**. ط3. دار المسيرة. عمان.
- ليلة، علي. (1991). **النظرية الاجتماعية المعاصرة دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع" الأنساق الكلاسيكية**. ط3. دار المعارف. القاهرة.
- ليلة، علي. (ب. ت). **بناء النظرية الاجتماعية**. المكتبة المصرية. الإسكندرية.
- مان، ميشيل. (1994). **موسوعة العلوم الاجتماعية**. ط1. ترجمة: عادل مختار الهواري. سعد عبد العزيز مصلوح. مكتبة الفلاح. الكويت.

- مجموعة مؤلفين. (1996). **قضايا المنهجية في العلوم الإسلامية والاجتماعية.** ط1. تحرير، (دكتور نصر محمد عارف). المعهد العالمي للفكر الإسلامي. القاهرة. سلسلة المنهجية الإسلامية.
- محروس، محمد أنور. (2004). **مناهج البحث العلمي بين النظرية والتطبيق**. المكتبة المصرية. الإسكندرية.
- محمد، محمد علي. (1981). **علم الاجتماع والمنهج العلمي دراسة في طرائق البحث وأساليبه**. ط 2. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية.
- مسفر القرني، **منهج البحث الكمي والخدمة الاجتماعية العيادية**.
- **المعجم الوسيط**. مجمع اللغة العربية. مادة نهج.
- المكاوي، علي؛ التابعي، كمال. (ب. ت) **علم الاجتماع العام**، دار النشر الالكتروني، القاهرة.
- الملا، بدرية. (1994). **أثر برنامج متكامل بين القراءة الوظيفية والقراءة على الأداء اللغوي لتلميذات الصفوف الثلاثة الأخيرة في المرحلة الابتدائية**. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة.

ثانياً- المراجع بالأجنبية:

- Aunger, R.G, (1996) ***on ethnography: Story telling of Science***, current Anthropology, V.36n.
- Boudon, Raymond. (1969) ***Les Méthodes en Sociologie***, P.U.F. Paris.
- Bryman, Alan (2004) ***Quantity and Quality in Social Research***, Taylor & Francis e- Library, London and New York. http: //uqu.edu.sa/files2/tiny_mce/plugins/filemanager/files/4120116/ qualitative%20research%20and%20clinical%20social%20worl.pdf
- Denzin, Norman K, Yvonna s. Lincoln (1994). ***Introduction: Entering the field of qualitative research. In Handbook of Qualitative Research***. Thousand Oaks .CA; Sage.
- Field and Morse, ***Nursing Research, The Application of Qualitative Approaches***. Aspen Publishers, Inc., Maryland, 1985.
- Goode, William, J. Hatt, Paul, K. ***Methods in Social Research***, New York; Craw- Hill Book Company, I.N.C.
- Grawitz (M**),** (1965) ***Méthodes des Sciences Sociales***, Paris, Dalloz.
- Groulx, L- H. (2007). ***Guerelles Autour des Méthodes***, http: //www. socio- anthropologie, Revues. Org /document 30hlml,
- King, Gary, Robert O. Keohane, and Sidney Verba. (1994). Designing social inquiry: **Scientific inference in qualitative research. Princeton, NJ**: Princeton University Press.
- Little, D. (1998). ***Beyond Positivism Towards a Methodological Pluralism*** **for** ***the social Science*** H H P: iiw w w, facstoff, Bucknell.
- Mahoudi, Kooros N. Parlin, Bradley W, (1975) ***Sociology Inquiry***, N. Y. Kevdall Hunt. Publishing Company.
- Whyte, William Foote (1984). ***Learning from the Field, A Guide from Experience***, London.